الجمهوريّة العربيّة السوريّة

وزارة التعليم العالي

الجامعة الافتراضية السوريّة

العنوان

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص العمل في الساحل السوري

The Role of Small and Medium size Enterprises in Securing Job Opportunities in The Syrian Coast

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال التخصصي MBA

إعداد

الطالبة: هيا هيثم أحمد

Haya_125672

إشراف

الدكتور: أديب برهوم

الإهداء

إلى الصّدر الحنون... إلى النور الذي أنار دربي لأعتلي سلالم النجاح..

سلامي وأماني في هذا العالم

أبي الغالي وأمي الغالية

سندي وقوتي

أخواتي(هلا-آية-جنى)

الأوفياء الأعزاء

أصدقائي

الى كل من يحب العلم النافع في هذا العالم

أرجو منكم قبول إهدائي لكم في هذا العمل المتواضع

الشكر والتقدير

في البدء أشكر الله عز وجل الذي هداني وأرشدني لأقدم هذا العمل بما فيه من خير لبلدي

كل الشكر والتقدير لكل من ساهم في هذا البحث وأخص بالشكر:

الدكتور أديب برهوم المشرف على هذه الرسالة والذي كان مرشداً معلماً لم يبخل بعلمه أو جهده في سبيل اتمام هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة والدكاترة في الجامعة الافتراضية السورية على جهودهم المقدرة معنا على مدار العامين الماضيين، وإلى لجنة التحكيم الأفاضل، على الجهد والوقت الثمين الذي أعطوه، لتحكيم هذه الرسالة.

أخص بالشكر كل من استجاب بطريقة علمية لملء الاستبانة بالشكل المطلوب من الأصدقاء في الساحل السوري.

والله ولي التوفيق

هيا أحمد

ملخص

أسم الطالبة: هيا هيثم أحمد

عنوان المشروع: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص عمل في الساحل السوري

الجامعة الافتراضية السورية

الدكتور المشرف أديب برهوم

هدفت هذه الدراسة إلى تقصّي دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة ودورها في تأمين فرص عمل للشباب العاطل عن العمل في منطقة الساحل السوري؛ من خلال استقصاء آراء الشباب في هذه المشروعات، والاستفسار عن دورها في توظيفهم، ومدى انتشارها في الجمهورية العربية السورية والساحل السوري على وجه الخصوص، وتبين هذه الدراسة قدرة هذه المشروعات على تلبية احتياجات العاملين فيها وقدرتها على استيعاب أكبر عدد من العمال.

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة نظرا لمناسبة هذا المنهج مع طبيعة وأهداف الدراسة، وتمثّل مجتمع البحث بمجموع الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه في منطقة الساحل السوري فكانت عينة الدراسة عبارة عن ١٤٠فرداً (ذكور وإناث) من الساحل السوري وتم تقسيمها إلى ٤٠ كعينة استطلاعية و١٠٠ كعينة بحثية نهائية.

وتوصلت الباحثة، استناداً إلى نتائج الاستمارة الخاصة باستبانة هذا الموضوع، الدور المتوسط إلى الضعيف الذي تلعبه هذه المشاريع في الساحل السوري خصوصاً وسوريا عموماً بسبب تغييب هيئة التشغيل وتنمية المشروعات عن أداء دورها الحقيقي بسبب الاتفاقيات التي تم التعاقد عليها من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات مع المصارف العامة والخاصة لتقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق شروط المصرف الخاصة في الإقراض والكف عن العمل بالتمويل الداعم.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فرص عمل، البطالة

Abstract

Student's name: Haya Haitham Ahmad

Project title: The role of small and medium enterprises in securing job opportunities in the Syrian coast

Syrian Virtual University

Supervising Dr. Adeeb Barhoum

This study aimed to investigate the role of small and medium-sized enterprises in addressing the problem of unemployment and their role in securing job opportunities for unemployed youth in the Syrian coastal region; By surveying the views of young people in these projects, and inquiring about their role in employing them, and the extent of their spread in the Syrian coast in particular, this study shows the ability of these projects to meet the needs of their workers and their ability to absorb the largest number of workers.

The researcher relied on the descriptive analytical approach in conducting the study due to the suitability of this approach with the nature and objectives of the study. The research community represented the total of people who are able and willing to work in the Syrian coastal area. The study sample consisted of 140 individuals (males and females) from the Syrian coast and was divided into 40 as a pilot sample and 100 as a final research sample.

Based on the results of the questionnaire for this topic, the researcher found the medium to weak role that these projects play in the Syrian coast and in Syria in general, due to the absence of the Operating and

Enterprise Development Authority from performing its real role due to the agreements that were contracted It is required by the Operation and Project Development Authority with public and private banks to provide financing for small and medium size enterprises according to the bank's special conditions for lending and to stop working with supportive financing.

Keywords: small and medium enterprises, job opportunities, unemployment

الفهرس ومخطط الدراسة

الإهداء ٢

الشكر والتقدير ٣

الفهرس ومخطط الدراسة ٦

فهرس الجداول ١٠

فهرس الأشكال ١١

أولاً: الإطار العام للدراسة ١٢

١ – ١ المقدمة: ١٣

١ – ٢ مشكلة الدراسة: ١٦

١ – ٣ أهداف الدراسة: ١٧

١ – ٤ أهمية الدراسة: ١٨

١ – ٥ فرضيات الدراسة: ١٨

١ – ٦ دراسات سابقة: ١٩

١ – ٧ منهجية الدراسة: ٢٥

١ – ٨ مجتمع وعينة الدراسة: ٢٥

١ – ٩ أداة الدراسة: ٢٥

١ – ١٠ حدود الدراسة: ٢٦

١ – ١١ مصطلحات الدراسة: ٢٦

ثانياً: الإطار النظري للدراسة **٢٨**

تمهـــيد **٢٩**

٢ – ١ الفصل الأول: البطالـــة **٣٠**

٢ – ١ – ١ البطالة في الفكر الاقتصادي ٣٠

٢ – ١ – ٢ مفهوم البطالة ٣٣

٢ – ١ – ٣ أنواع البطالـة ٣٣

٢ – ١ – ٣ – ١ البطالة الاحتكاكية: ٣٤

٢ – ١ – ٣ – ٢ البطالة الهيكلية: ٣٤

٢ – ١ – ٣ – ٣ البطالة الدورية: ٣٤

٢ – ١ – ٣ – ٤ البطالة الموسمية: ٣٥

٢ – ١ – ٣ – ٥ البطالة الاختيارية (السلوكية أو الطوعية): ٣٥

٢ – ١ – ٣ – ٦ البطالة الإجبارية: ٣٥

٢ – ١ – ٣ – ٧ البطالة المقنعة: ٣٥

٢ – ١ – ٣ – ٨ البطالة الطبيعية: ٣٦

٢ – ١ – ٣ – ٩ شبه البطالة: ٣٦

٢ – ١ – ٤ الآثار السلبية للبطالة: ٣٧

٢ – ١ – ٤ – ١ الآثار الاقتصادية: ٣٧

٢ – ١ – ٤ – ٢ الآثار السياسية: ٣٨

٢ – ١ – ٤ – ٣ الآثار الاجتماعية ٣٩

٢ – ٢ الفصل الثاني: المشروعات الصغيرة والمتوسطة **٤٠**

٢ – ٢ – ١ مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٤٠

٢ – ٢ – ٢ خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٤٥

٢ – ٢ – ٣ أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٤٧

أولاً: على مستوى الفرد صاحب المشروع ٤٩

ثانياً: على مستوى المجتمع: ٥٠

ثالثاً: على المستوى العالمي ٥١

٢ – ٢ – ٤ أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٥٣

٢ – ٢ – ٥ أشكال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٥٤

- التصنيف حسب توجهها: ٥٤
- التصنيف على أساس تنظيم العمل: ٥٥
- التصنيف حسب طبيعة المنتجات: ٥٥
- التصنيف حسب الطبيعة القانونية: ٥٧

٢ – ٢ – ٦ المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية ٥٨

٢ – ٢ – ٧ مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص عمل: ٦٣

ثالثاً: الإطار العملي للدراسة **٦٦**

٣ – ١ مجتمع الدراسة وعينة الدراسة: **٦٧**

٣ – ١ – ١ توزيع أفراد العينة حسب النوع الاجتماعي (ذكر – أنثى): ٦٧

٣ – ١ – ٢ توزع أفراد العينة حسب الفئة العمرية: ٦٨

٣ – ١ – ٣ توزع أفراد العينة حسب الوضع الوظيفي (يعمل – لا يعمل): ٦٩

٣ – ١ – ٤ توزع أفراد العينة وفق الحالة المهنية (رب عمل – عامل – لا يعمل): ٧٠

٣ – ٢ بناء أداة الدراسة والتحقق من الصدق والثبات: **٧١**

٣ – ٢ – ١ أداة الدراسة: ٧١

٣ – ٢ – ٢ صدق الأداة: ٧٢

٣ – ٢ – ٣ ثبات الأداة: ٧٢

٣ – ٣ نتائج الدراسة وتفسيرها: **٧٣**

٣ – ٣ – ١ اختبار مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص عمل في الساحل السوري من خلال نتائج الاستبيان في المحور الثاني: ٧٣

٣ – ٣ – ٢ اختبار الفرضية الأساسية: ٧٤

٣ – ٣ – ٣ اختبار الفرضية الاولى: ٧٥

٣ – ٣ – ٤ اختبار الفرضية الثانية: ٧٧

٣ – ٣ – ٥ اختبار الفرضية الثالثة: ٨٠

النتائج والتوصيات: **٨٥**

المصادر والمراجع **٩٠**

الملاحق **٩٤**

فهرس الجداول

الجدول (١) تصنيف المشروعات حسب أسلوب تنظيم العمل ٥٥

الجدول (٢) توزع قوة العمل على الذكور والإناث في سوريا من خلال (م.ص.م) ٦٤

الجدول (٣) التوزع النسبي لأفراد العينة وفق متغير (النوع الاجتماعي) ٦٧

الجدول (٤) التوزع النسبي لأفراد العينة وفق متغير (الفئة العمرية) ٦٨

الجدول (٥) التوزع النسبي لأفراد العينة وفق متغير (الوضع الوظيفي) ٦٩

الجدول (٦) التوزع النسبي لأفراد العينة وفق متغير (الحالة المهنية) ٧٠

الجدول (٧) يوضح مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في بناء أداة الدراسة ٧٢

الجدول (٨) مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل ٧٣

الجدول (٩) جدول اختبار (ت) لمتغير الحالة المهنية بالنسبة للعينة ٧٥

الجدول (١٠) جدول متوسط وانحراف معياري محاور العينة بالنسبة لمتغير الحالة المهنية ٧٧

الجدول (١١) جدول تحليل التباين الأحادي ONE-WAY ANOVA وفق متغير الحالة المهنية ٧٨

الجدول (١٢) جدول متوسط وانحراف معياري محاور العينة بالنسبة لمتغير الفئة العمرية ٨١

الجدول (١٣) جدول تحليل التباين الأحادي ONE-WAY ANOVA وفق متغير عدد التلاميذ في الصف ٨٢

الجدول (١٤) جدول اختبار (ت) لمتغير النوع الاجتماعي بالنسبة للعينة ٨٣

فهرس الأشكال

الشكل (١) التوزع النسبي لأفراد العينة وفق متغير (النوع الاجتماعي) ٦٧

الشكل (٢) التوزع النسبي لأفراد العينة وفق متغير (الفئة العمرية) ٦٩

الشكل (٣) التوزع النسبي لأفراد العينة وفق متغير (الوضع الوظيفي) ٧٠

الشكل (٤) التوزع النسبي لأفراد العينة وفق متغير (الحالة المهنية) ٧١

أولاً: الإطار العام للدراسة

١ – ١ المقدمة:

نشير بدايةً إلى أن الأزمة التي عصفت بالبلاد قد أدت إلى تردي الأوضاع الاقتصادية ترديًا كبيرًا، ومن أهم نتائج هذا التردي كانت مشكلة الركود والبطالة حيث تراجع النمو الاقتصادي لدرجة الركود العميق، إذ تشير بعض التوقعات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بنسبة ٤٠٪ عما كان عليه قبل الأزمة [١]، أو ربما تراجع أكثر من ذلك. وما رافق ذلك من ارتفاع كبير في معدل البطالة تجاوز نسبة ٢٠٪ [٢] وتشير بعض التقديرات إلى أنها تجاوزت نسبة ٥٠٪ [٣]، ويعزى ذلك إلى التدهور الكبير الذي لحق بالقاعدة الإنتاجية بشقيها الصناعي والزراعي بفعل الوضع الأمني والصراع الدائر، إذ إن الاضطرابات والعمليات التخريبية أدت إلى صعوبات كبيرة في عمليات نقل السلع والأفراد، والتخريب الذي لحق بالبنية التحتية كالطرق والجسور وخطوط نقل الطاقة (النفط والغاز والكهرباء...إلخ)، الأمر الذي نجم عنه إغلاق عدد من المشاريع في القطاعات كالسياحة بشكل كلي، الصناعة، التجارة، والنفط وغيرها من المشاريع المتوسطة والصغيرة، مما انعكس سلبًا على النمو الاقتصادي، وما رافق ذلك من عمليات تسريح اختياري وتعسفي للعاملين. وفضلاً عما سبق شح التمويل المصرفي، إذ أحجمت المصارف عن منح

---

[١] صندوق النقد الدولي، مستجدات وآفاق الاقتصاد العالمي، أيار ٢٠١٤، ص ١١.

[٢] تشير بعض التقديرات إلى ارتفاع معدلات البطالة حتى ٣٨.٨٪ في عام ٢٠١١، وأن الارتفاع الأكبر في نسبة العاطلين عن العمل سجلَ لدى القطاع الخاص، وكانت أعلى نسب البطالة لدى الشرائح العمرية الأكثر شبابًا، انظر مديرية دعم القرار لدى رئاسة مجلس الوزراء السورية، www.syrialife.org. وتشير تقديرات أخرى إلى ارتفاع معدل البطالة ارتفاعًا هائلاً من ٣٧٪ في ٢٠١٢ إلى ٥٠٪ في الربع الثالث من العام ٢٠١٣، و٥٤.٣٪ في نهاية عام ٢٠١٣. انظر: سورية: هدر الإنسانية. تقرير المركز السوري لبحوث السياسات، الربعان الثالث والرابع (تموز – كانون الأول ٢٠١٣). أيار ٢٠١٤، ص ٣٣.

[٣] صندوق النقد الدولي، مرجع سابق ذكره، ص١١.

القروض والتسهيلات [1] التي يحتاج إليها النشاط الاقتصادي؛ وذلك بسبب انخفاض سيولة المصارف الناجم عن ارتفاع معدلات السحب من الودائع المصرفية (ولاسيما بالليرة السورية)،

هذا ويعدّ غياب المؤشرات والأرقام الإحصائية الدقيقة التي تعكس حجم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حجر عثرة أمام محاولة فهم ودراسة هذا القطاع، بشكل عميق ودقيق، ويمنع هذا النقص من إجراء تقييم حقيقي لواقع هذا القطاع واحتياجاته والصعوبات التي تواجهه كما أنه يحد من القدرة على إجراء مقارنةٍ مع الأرقام والمؤشرات والتجارب العالمية في هذا المجال.

ولقد تناولت الدراسات العلمية الاقتصادية هذا الموضوع بالكثير من الدراسة والتحليل، بدءً من محاولة فهم المبررات النظرية لنشوء هذا النوع من الأعمال، مرورا بدراسة العراقيل والصعوبات التي تحول دون تطور وتعظيم الاستفادة من هذه البنى الوظيفية ذات الخصوصية الاقتصادية، وصولا إلى المقترحات العملية الهادفة إلى تذليل الصعوبات، ودعم نمو واستدامة نشاط عمل هذه المشروعات.

اتفقت هذه الدراسات على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل حجر الأساس للاقتصادات الوطنية ويسهم بشكل عام في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي نظرا لما تمثله من فرص وإمكانات إنتاجية وتشغيلية وتصديرية مقارنة بالمشروعات ذات الأحجام الكبيرة القائمة على مبدأ وفورات الحجم التي رغم انعكاس هذا التأثير في تكاليف إنتاجها وحصتها

---

[1] تعميم السيد وزير المالية رقم ٢٠١٢/٣٩ ف. ش، بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٩ المتضمن الطلب من المصارف العامة إيقاف منح القروض، وتعميم مصرف سورية المركزي رقم ٢/١/١١٦٨ تاريخ ٢٠١٣/٨/٦ الذي حظر على المصارف منح قروض بالليرة السورية لتمويل عمليات الاستيراد.

السوقية وقدراتها التنافسية، إلا أن التأثير العام في النمو الاقنصادي يبقى ذا أهمية ودلالة نسبية أقل.

ومن هنا برزت فكرة تدخل السلطات الحكومية لدعم هذا النوع من المشروعات لمواجهة فشل وعدم كفاءة السوق، في توزيع الموارد وتقاسم الأعباء والمخاطر، الأمر الذي لا تواجهه المشروعات الكبيرة.

في الواقع يعد دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة (م.ص.م) هام جداً في خلق فرص عمل في الاقتصاد الوطني بتكلفة أقل من تلك التي لدى المشروعات الكبيرة ويلاحظ أنَّه وفقاً لتقرير مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي (IFC) المتعلق بمؤشرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العالم (MSME Country Indictors) الصادر في العام ٢٠٢٠ والذي يغطي ١٣٢ دولة، قد بلغ عدد م.ص.م ١٢٥ مليون مشروع مسجل بشكل نظامي، لدى الجهات المعنية في هذه الدول، منها ٨٩ مليون مشروع تقع في الدول الناشئة، كما تسهم هذه المشروعات في توظيف أكثر من ثلث القوى العاملة في هذه الدول.

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ٩٩ % من إجمالي عدد المشروعات الأوربية، حيث تصل نسبة المشروعات متناهية الصغر لوحدها إلى ٩٢ % من إجمالي عدد هذه المشروعات، كما أسهمت م.ص.م في تأمين ٨٥ % من فرص العمل التي تم خلقها خلال السنوات الخمس الأخيرة في أوربا، حيث شكل عدد العاملين لدى هذه المشروعات ثلثي إجمالي

عدد العاملين لدى المشروعات الأوربية، الأمر الذي يعزز فكرة كون هذه المشروعات بمثابة الموظف الأول، في الاقتصاد الوطني للدول[١،٢]

١ – ٢ مشكلة الدراسة:

استحوذت المشروعات الصغيرة والمتوسطة على اهتمام كبير في عدد كبير من دول العالم، وذلك بسبب دورها الأساسي في الإنتاج والتشغيل وتأمين فرص عمل للشباب وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول. ولكن من الملاحظ أن الوضع الحالي في الدول النامية متردّ، ومنها سوريا (التي تعيش ما تعيشه من ويلات وآثار الحرب عليها والحصار الاقتصادي الجائر المفروض)، والبطالة في تزايد مستمر.

وبالمقابل، نلاحظ نجاح الدول المتقدمة في تحقيق مستوى عالٍ من التنمية الاقتصادية؛ من خلال تبني سياسيات واضحة لتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم تلك المشروعات، في محاولةٍ منها للقضاء على البطالة والحد من الفقر. وتُمثِّل هذه طبيعة مشكلة الدراسة التي هدفت الباحثة لمعالجتها، وذلك من خلال إلقاء الضوء على الدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة في معالجتها لمشكلتي الفقر والبطالة بالتالي المساعدة في تأمين فرص عمل.

حيث تنصب المشكلة البحثية لهذه الدراسة في الاجابة عن التساؤل التالي:

---

[1]" Key Figures on European Business with a special feature on SMEs"، Eurostat, 2011 Edition.

[٢] "المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية: مشكلة تمويل أم مشكلة تنظيم"، مركز دمشق للأبحاث والدراسات /مِداد/، دمشق، سوريا، ص٥.

ما هو دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص العمل في الساحل السوري والحد من مشكلة البطالة وتحسين الوضع المعيشي والدخل من وجهة نظر المستفيدين من هذه المشاريع؟

وهل أسهمت هذه المشاريع في التقليل من أزمات مشكلة الركود والبطالة والفقر التي بدأت تستشري في سوريا نتيجة التضخم وتردي الاوضاع؟

وهنا تنتج لدينا التساولات التاليه:

- ماهو دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص عمل في الساحل السوري من وجهة نظر السكان عموماً؟
- ماهو دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص عمل في الساحل السوري من وجهة نظر السكان حسب نوعهم (عاطل عن العمل – يعمل)؟
- ماهو دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص عمل في الساحل السوري من وجهة نظر السكان حسب نوعهم (أرباب عمل – عمال)؟
- ماهو دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص عمل في الساحل السوري من وجهة نظر السكان حسب المتغيرات الديمغرافية (العمر – النوع الاجتماعي)؟

١ – ٣ أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة، أهمها:

- معرفة ماهية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في المجتمع.

- دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والحد من مشكلة البطالة وتأمين فرص العمل بشكل عام وفي الساحل السوري خصوصاً.

١ – ٤ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على الإسهام الفعال في عملية التنمية، وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية، والتي من بينها توفير فرص العمل، ومكافحة البطالة، والحد من الفقر، وتشجيع الابتكار والإبداع، واستغلال الموارد المحلية المتاحة، وتوسيع الاسواق، وتطوير الطاقات البشرية وتنميتها، وتعزيز القدرة التنافسية.

كما تبرز أهمية هذه الدراسة من جوانب مختلفة. فهي تلقي الضوء على قطاع هام وحيوي وذي تأثير فاعل على الأفراد والمجتمعات، وهو قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الذي تكمن أهميته في القدرة على الإسهام الفعال في عملية التنمية وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي من أهمها إنعاش الاقتصاد من الركود الحاصل وحل مشكلة البطالة في الساحل السوري ودورها في تأمين فرص العمل للراغبين بها، لتشجيع القروض والبرامج التي من شأنها زيادة الإقبال على هذا النوع من المشاريع..

١ – ٥ فرضيات الدراسة:

سيتم اختبار الفرضيات الآتية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥):

الفرضية الأساسية: هناك دور للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص العمل حسب رأي سكان الساحل السوري.

الفرضيات الفرعية:

- لاتوجد فروق ذات دلاله إحصائية بين متوسطات سكان الساحل السوري حسب نوعهم (عامل – عاطل عن العمل) حول رأيهم في دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص العمل لهم.
- لاتوجد فروق ذات دلاله إحصائية بين متوسطات سكان الساحل السوري حسب نوعهم (رب عمل – عامل – لايعمل) حول رأيهم في دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص العمل لهم.
- لاتوجد فروق ذات دلاله إحصائية بين متوسطات سكان الساحل السوري حسب المتغيرات الديمغرافية (العمر – الجنس) حول رأيهم في دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص العمل لهم.

١ – ٦ دراسات سابقة:

١- دراسة (Decarlo and Lyons, 1980)

المنهج المتبع: وصفي تحليلي

هدف الدراسة:

- دراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة كحل للأزمة المالية والركود.
- دور هذه المشروعات في الحد من الركود (نجاحها أو فشلها في ذلك) وتخفيض نسب البطالة.

نتائج الدراسة:

- فشل المشاريع الصغيرة يرجع الى افتقارها الى التخطيط الاستراتيجي بشكل عام.

أوصت بضرورة التدريب واعطاء الدورات اللازمة لاصحاب تلك المشاريع لمساعدتهم في التخطيط بشكل جيد لمشروعاتهم.

٢- دراسة (Berine and garlwsky, 1980)

المنهج المتبع: وصفي تحليلي

غرض الدراسة: المنهج المالي المتبع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

نتائج الدراسة:

- بينت هذه الدراسة أن تحديد مصادر الأموال اللازمة للمشروعات الصغيرة هو الذي يحدد بدرجة كبيرة طبيعة الإستراتيجية التي تتبعها.
- كما أن عدد منتجاتها وطبيعة التكنولوجيا التي تقرر استخدامها في إطار الأهداف التي تسعى إليها هو مايحدد ماهيتها.

٣- دراسة (Stoner, 1983)

المنهج المتبع: وصفي تحليلي

غرض الدراسة: التأكيد على أهمية التخطيط الاستراتيجي في المشروعات الصغيرة، حيث أجريت الدراسة على (٤٥١) مشروعاً صناعياً صغيراً في الولايات المتحدة الأمريكية.

هدف الدراسة:

- الربط بين عمليات التخطيط الاستراتيجي والعوامل البيئية المتمثلة بالصناعة والتكنولوجيا، القوى العاملة، العوامل الاقتصادية وأثر كل ذلك في بقاء واستمرار المشروعات.

نتيجة الدراسة:

وجد الباحث علاقات معنوية بين ظروف البيئة وعواملها وعمليات التخطيط الاستراتيجي لهذه المؤسسات.

٤- **دراسة (أبو الهيجاء، ١٩٩١ م)** الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

المنهج المتبع: وصفي تحليلي بالاعتماد على استمارة اعدت لهذا الغرض.

وقد هدفت الدراسة الى:

- اختبار مدى الفائدة التي تتمتع بها الصناعات الصغيرة في استخدامها للموارد الانتاجية.
- اختبار القدرة النسبية لهذه الصناعات في إيجاد فرص العمل
- اختبار قدرة الصناعات الصغيرة في تحقيق توزيع أوسع للدخول

نتائجها ما يلي:

- تكلفة خلق فرصة عمل واحدة من الصناعات الصغيرة لا تتجاوز (١٠ %) من تكلفتها في المشاريع الكبرى.

- وأفادت الدراسة أن الصناعات الصغيرة تستحق الدعم والرعاية من جانب الحكومة من أجل توفير مناخ أفضل للمنافسة.
- وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها توفير التمويل اللازم لهذه الصناعات وتشجيع اقامة مراكز تقوم بدراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لمثل هذه المشاريع.

٥- صقر، أديب. البطالة في سورية، الواقع والآفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، ٢٠٠٦:

المنهج المتبع: وصفي تحليلي

وقد هدفت الدراسه الى:

وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز أسباب البطالة في سورية.

من أهم النتائج التي خلصت اليها الدراسة ما يلي:

أهم أسباب البطالة في سوريا تعود إلى مجموعتين من العوامل:

الداخلية:

- تراجع معدلات النمو الاقتصادي عن معدلات النمو السكاني.
- ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل.

الخارجية:

- انخفاض الطلب على العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي.

اقترح الباحث العمل على اتخاذ إجراءات لتنظيم وتدريب القوى العاملة.

٦- دراسة **(نسرين خليل، ٢٠٠٧)** الفقر والبطالة في محافظة عجلون ومدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في حلها.

المنهج المتبع: وصفي تحليلي بالاعتماد على استمارة اعدت لهذا الغرض.

هدفت الدراسة الى:

- معرفة مدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة في محافظة عجلون

وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- تعتبر ظاهرة الفقر والبطالة في محافظة عجلون من الظواهر التي تستحق ايجاد حلول ناجحة لها. حيث تصل نسبة البطالة الى (١٨.٩ %) ونسبة الفقر (١٧ %) وهي أعلى من النسب العامة للفقر والبطالة في المملكة.
- تسهم هذه المشاريع في محافظة عجلون في توفير فرص عمل وبالتالي المشاركة في حل مشكلتي الفقر والبطالة، وزيادة دخول أصحابها.

٧- دراسة **(د. سامح عبد الكريم أبو شنب، ٢٠١٥)**: دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر"حالة الأردن".

منهج الدراسة: وصفي تحليلي

هدف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة، أهمها:

- تقصّي دور المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في التصدي لمشكلات الفقر والبطالة.
- بيان المتاح من الصيغ الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والقائمة على المشاركة وليس الفائدة.
- تحريك الاهتمام بإنشاء مراكز التدريب المهني والحرفي تحت رعاية المنظمات والمؤسسات غير الهادفة للربح، مع إعطاء بعض الآمال لدعم المتفوقين لتمويل مشروعاتهم.
- تأكيد ضرورة الاهتمام بنظام الزكاة والقرض الحسن والهبات والوصايا والوقف لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الهادفة لعلاج البطالة، تحت إشراف المؤسسات الخيرية الاجتماعية والمدينة.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى أن معدلات البطالة في الأردن تكاد تكون ثابتة، في العقد الأخير على الأقل، وبحدود (١٣٪). وكون المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم أدوات مواجهة هاتين المشكلتين، تقصّت الدراسة دور صيغ التمويل الإسلامي التي يمكن تفعيلها، وتوصلت إلى أنها أكفأ من غيرها من صيغ التمويل، وأكثر مرونة، في الوصول إلى قطاعات واسعة من محتاجي التمويل لمشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يؤهلها للقيام بدور محوري في مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

على الرغم من بعد أكثر الدراسات السابقة عن صلب موضوع دراسة الباحثة إلا أن كلاً منها تناول جانباً مما يهم الباحثة بشكل أو بآخر، حيث تم الاستفادة من بعض الدراسات في بناء الاستبانة والاستفادة من البعض الآخر في إعداد بعض أجزاء الدراسة النظرية.

١ – ٧ منهجية الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة نظرا لمناسبة هذا المنهج مع طبيعة وأهداف الدراسة، وذلك بهدف وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها وبيان العلاقة بين مكوناتها، حيث سيتم اعتماد المنهج الوصفي لدراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الساحل السوري ودورها في تأمين فرص عمل فيه.

١ – ٨ مجتمع وعينة الدراسة:

يمكن حصر مجتمع الدراسة بمجموع الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه في منطقة الساحل السوري، وقد تم سحب عينة من ١٤٠ فرداً (ذكور وإناث) من الساحل السوري وتم تقسيمها إلى ٤٠ كعينة استطلاعية و١٠٠ أخرى كعينة بحثية نهائية.

١ – ٩ أداة الدراسة:

قامت الباحثه بإعداد استبانة موجهه لأشخاص بالغين قادرين على العمل وراغبين فيه مختلفين من حيث العمر والجنس من حيث العمل وعدمه وأيضاً من حيث موقعهم في أعمالهم (رب عمل أم عامل او موظف)؛ ضمن أسئلة مقننة ذات إجابات مغلقة لجمع البيانات

المطلوبة، أنشئت الاستبانة من ٣ محاور تضمنت هذه المحاور على ٢٤ عبارة لمعرفة آراء الناس في الساحل السوري فيما إذا كان هناك دور واضح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص عمل لهم في منطقتهم.

١ – ١٠ حدود الدراسة:

-حد موضوع الدراسة: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص العمل في الساحل السوري.

-الحد المكاني للبحث: الساحل السوري

-الحد الزماني للبحث: العام الدراسي ٢٠٢١

١ – ١١ مصطلحات الدراسة:

- **البطالة:** في التعريف الشائع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن "العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده"[١].
- **المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** أو المشروعات (متناهية الصغر)، وبما يتناسب والواقع السوري، هي المؤسسة التي تشغّل بين ستة على الأقل من الأفراد، والمؤسسة المتوسطة هي تلك التي تضم ١٦ عاملاً على الأقل[٢].

---

[١] زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٦، الكويت، أكتوبر ١٩٩٧، ص٣٩.

[٢] المرسوم التشريعي رقم ٣٩ الخاص بإحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، سورية: ٢٠٠٦، مادة ١.

- **فرصة العمل:** اعتبرت فرصة العمل ضمن مصطلحات الهيئة العامة للتشغيل ACU عندما يتأمن للفرد عملاً لأكثر من يومين اثنين في الأسبوع بشكل دائم ويؤمن له دخل منتظم يفوق متوسط دخل الفرد شهرياً في سورية عندما انطلقت يفي بها الحد الأدنى لاحتياجاته.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة

تمهـــيد

عندما نذكر اقتصاد أي دولة فلا بد أن نتجه في أي حال من الأحوال إلى نسبة البطالة فيها وكيف أنه مهما علا شأن هذه الدولة أو دنى فإن للبطالة حصة في اقتصادها الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف هذا الاقتصاد مهما علا شأنه، حيث أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تسد المشاريع الضخمة مهما كثرت حاجة المواطنين من الوظائف، ومهما اتسع سوق العمل لايمكن له أن يستوعب أعداد الخريجين الهائلة في كل عام، لذلك كان لا بد من ذكر المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي من أهم أسباب نشوئها هو الحد من نسبة البطالة في أي بلد سواء أكان من الدول المتقدمة أو كان بلداً في طريق النمو.

وتشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية الهامة التي تستحوذ على اهتمام كبير من المنظمات والبيئات الدولية في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، حيث تعمل هذه المشاريع على استيعاب أعداد كبيرة كل عام من اليد العاملة التي لاتجد عملا في المشاريع الضخمة أو التي لاتملك المستوى العلمي لذلك أو القدرات المؤهلة للعمل فيها، ولذلك كان لا بد لكل دولة تسعى إلى تخفيض نسبة البطالة ودفع عجلة اقتصادها من خلال العمل على دعم هذا النوع من المشاريع وإكسابه صفة الشرعية ودعمه لكي يرقى إلى مستويات الجودة المطلوبة التي تجعل منه قادراً على المنافسة وتلبية طلب السوق والزبائن مما تنتجه هذه المشاريع.

٢ – ١ الفصل الأول: البطالـــة

٢ – ١ – ١ البطالة في الفكر الاقتصادي

تاريخياً كانت مشكلة البطالة تعالج من قبل الكثير من المفكرين الاقتصاديين بشكل هامشي جداً وبعيداً عن الواقع وخاصةً في الفكر الاقتصادي الرأسمالي وذلك ابتعاداً وهروباً من الإساءة للنظام الرأسمالي، فكانوا يرجعون البطالة وتبعياتها إلى الزيادة السكانية في المجتمع (مالتس)، وفي مرحلة لاحقة اكتشف قسم من المفكرين الاقتصاديين خطأً الاتجاه السابق حول ربط البطالة بالزيادة السكانية، فتحدثوا عن مساوىء النظام الرأسمالي ودوره في خلق ظاهرة البطالة، وبدأوا بمعالجة مشكلة البطالة في إطار العمل والتوظف الكامل والإنتاج، إلى أن أتى (كينز) بنظريته حول مشكلة البطالة في النظام الرأسمالي وبأنها تكون في عدم التناسب بين النمو السكاني وفرص العمل المتاحة. واعتبر (كينز) أن الزيادة السكانية يجب اعتبارها مورداً يرفد المجتمع بالعناصر الانتاجية التي من شأنها زيادة الإمكانيات الإنتاجية وزيادة القدرة الشرائية – زيادة دخول طبقات الشعب المختلفة –، وإذا لم تقم بهذا الدور أو إذا لم تعد وفق هذا المفهوم، فإن الزيادة السكانية والنمو السكاني سيساهمان في زيادة عدد الفقراء[١].

وعلى عكس ماقاله علماء المدرستين الكلاسيكية والنيوكلاسبكبة بافتراضهم (أن الإنتاج في أي اقتصاد قائم على أساس المشروعات الحرة يتقلب بصورة تقرب كثيراً من حالة التوازن بين العرض والطلب وأنه في ظل ذلك الفردوس المتوازن يستطيع كل من يستحق عملاً أن يحصل عليه، كما تهبط الأجور لو زاد العرض من العمل على الطلب أسوةً بأي سعر آخر، وبمجرد أن

---

[1] M. Kalechi," Theory of Economic Dynamics "Kinehart N.W- 1954, p 161.

يصبح العمل رخيصاً بالدرجة الكافية يجد أرباب العمل أنه من الاجدى لهم استخدام عدد أكبر من العمال، وأنه لا وجود لغير نوعين من البطالة هما: البطالة الإرادية والبطالة الاحتكاكية، وأن انتشار البطالة خارج هذا الافتراض يعود إلى عناد العمال ورفضهم للأجور المتدنية، فقد رأى (كينز) أن هذه المقولة لا تتفق مع الحقيقة، فالبطالة التي شهدتها البلدان الرأسمالية لم يكن العمال سبباً لها، برفضهم للأجور الاسمية وإصرارهم على الأجور الحقيقية، ولأنه أيضاً ليس صحيحاً مطلقاً أن انتاجية العمال تتناقص خلال فترة الأزمات.

بالطبع نظرية (كينز) في موضوع البطالة تعززت كثيراً بعدما شكلت العلاج الناجح للأزمات الاقتصادية – التي آنت تهز النظام الرأسمالي وتلقي بملايين العمال العاطلين عن العمل في الشوارع – طبعاً من خلال تنشيط الاقتصاد بتدابير تتخذها الدولة لزيادة حجم الطلب الكلي الفعال، ومن هذه التدابير تخفيض سعر الفائدة لتخفيض تكاليف الانتاج، وزيادة إنفاق الدولة على المشاريع العامة، وتوسيع نظاق الخدمات الاجتماعية مما يفسح المجال لزيادة فرص العمل أمام العمال[1].

ولكن هذه (الكنزية) التي كانت بمنزلة طوق النجاة للأنظمة الرأسمالية في وقت ما، تغير حالها مع قدوم السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، إذ إن اشتداد حدة الكساد التضخمي Stagflation وما رافقه من ازدياد معدلات التضخم، وازدياد معدلات البطالة، جعل من (الكينزية) هدفاً للانتقاد والتشهير وللهجوم عليها من أغلب المدارس والاتجاهات الاقتصادية العالمية، وأهمها: مدرسة شيكاغو (مدرسة النقديين) Monetarism، مدرسة اقتصاديات جانب

[1] بيضون، أحمد أمين، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد، ط٢، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٨١.

العرض Supply-Side Economics، مدرسة التوقعات الرشيدة Expectations، المدرسة المؤسسية (النظمية) Institutionalism ولأن البحث لن يدخل في متاهات الحوار والأخذ والرد بين هذه الاتجاهات والمدارس، يمكن بإيجاز التأكيد على أنها اشتركت كلها من منطلق معاداة (الكينزية) والرد عليها بشراسة وأخيراً ظهر الكينزيون الجدد أو المدرسة الكينزية الحديثة التي دافعت عن سياسات (الكينزية) التي طبقت بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٧٣، ويرجعون التدهور الذي حصل في الاستقرار الاقتصادي إلى طبيعة الصدمات التي حدثت منذ بداية السبعينيات (صدمة ارتفاع أسعار النفط، ارتفاع أسعار الواردات، وأسعار الفائدة، تقلب أسعار الصرف..)بالإضافة إلى ردهم على مقترحات المدارس الأخرى ومحاولة تفنيدها[١].

ولكن مهما يكن الأمر، إن ما سبق هو حوار وخلاف حول البطالة التي سادت في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وبشكل أو بآخر، هذا مختلف عن وضع البطالة في العالم الثالث، فالبطالة هنا ترتبط بقضية التنمية والتخلف وترتبط بكل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهي في جوهرها تختلف عما ساد في الاقتصاديات الغربية المتقدمة، من حيث الظروف التاريخية والنشأة والأسباب والعوامل التي أدت لظهورها، لذلك لا بد أن يكون العلاج متميزاً ومرتبطاً بظروف هذه البلدان وطبيعتها تحديداً، ولا بد من نهج وفلسفة خاصة بهذه الاقتصاديات، ومنها الاقتصاد السوري بالطبع.

---

[١] د. زكي، رمزي: التضخم والتكيف الهيكلي في الجدول النامية، ط١، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٦، ص٣٧.

٢ – ١ – ٢ مفهوم البطالة

التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن العاطلين عن العمل هم "جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (١٥ سنة فأكثر) ولم يعملوا خلال فترة الإسناد (الأسبوع الذي يسبق زيارة الباحث الميداني للأسرة) في أي نوع من الأعمال ولا حتى لساعة واحدة، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وجاهزين له ويبحثون عنه بشكل نشط" (زكي،١٩٩٧)[١].

إن الاستخدام العقلاني للأيدي العاملة في مجتمع ما، يعني تأمين العمالة الكاملة لجميع السكان القادرين على العمل، أو مايطلق عليه تحقيق التطابق الكامل بين عرض قوة العمل والطلب عليها في سوق العمل، وعندما لا يتحقق هذا التطابق تنشأ ظاهرة البطالة.

والبطالة تعريفاً هي حالة عدم وجود عمل رغم الرغبة فيه والبحث عنه، أي وجود أشخاص لا يعملون إلا أنهم قادرون على العمل وراغبون فيه وباحثون عنه، وهم جزء من قوة العمل – داخل قوة العمل – ولكنهم متعطلون. والتعطيل يكون بشكل دائم أو مؤقت ولأسباب مختلفة حسب نوع البطالة. [٢]

٢ – ١ – ٣ أنواع البطالــة

[١] زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٦، الكويت، أكتوبر ١٩٩٧، ص٣٩

[٢] زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٦، الكويت، أكتوبر ١٩٩٧، ص٣٩

٢ – ١ – ٣ – ١ البطالة الاحتكاكية:

وهي بطالة مؤقتة ناجمة عن تغيير مكان العمل أو نوع الوظيفة. فيترك العامل عمله لينتقل إلى وظيفة أخرى، أو يترك العمل في منطقة لينتقل إلى منطقة أخرى. وتحدث كذلك عندما يبحث الخريجون الجدد عن عمل، أو عندما تقرر ربات البيوت دخول سوق العمل بعد انقطاع. وقد تحدث كذلك نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال (منظمة العمل العربية، ٢٠٠٩)[١].

٢ – ١ – ٣ – ٢ البطالة الهيكلية:

تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة (العاملين والعاطلين عن العمل) وهيكل الطلب عليه، وتعرف كذلك على أنها البطالة الناجمة عن خلل أو تغير في هيكل الاقتصاد بحيث لا يرافقه تغيرات في هيكل سوق العمل. بمعنى آخر ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كإكتشاف موارد جديدة أو استخدام وسائل إنتاج أكثر كفاءة، او ظهور سلع جديدة أو التحول من قطاع إلى آخر (عبد الكريم، ٢٠٠٤)[٢].

٢ – ١ – ٣ – ٣ البطالة الدورية:

وتنشأ نتيجة لتذبذبات الدورة الاقتصادية بين الرواج والانكماش. وقد يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية.

---

[١] منظمة العمل العربي، ٢٠٠٩، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى تخفيف أزمة البطالة، المنتدى العربي للتشغيل، بيروت.

[٢] عبد الكري، البشير. ٢٠٠٤: تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد الأول.

ففي فترات الركود الاقتصادي وانخفاض الإنتاج ينخفض التوظيف وترتفع معدلات البطالة، والعكس في أوقات الرواج (الدباغ والجرمود، ٢٠٠٣)[١].

٢ – ١ – ٣ – ٤ البطالة الموسمية:

وهي البطالة التي تصيب فئة معينة من الأيدي العاملة في قطاع معين نتيجة لموسمية عملية الإنتاج أو دورة الإنتاج في هذا القطاع. وقد يخلط البعض بينها وبين البطالة الناتجة عن الدورة الاقتصادية والتي تسمى البطالة الدورية (الدباغ والجرمود، ٢٠٠٣).

٢ – ١ – ٣ – ٥ البطالة الاختيارية (السلوكية أو الطوعية):

وهي البطالة الناتجة عن سلوك العامل نفسه عندما لا يقبل العمل على الرغم من توفره أو عندما ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة مثل ثقافة العيب أو عدم وجود الرضا الوظيفي.

٢ – ١ – ٣ – ٦ البطالة الإجبارية:

وتعرف أيضاً بالبطالة الاضطرارية وهي تكون عندما يضطر أو يجبر العامل على ترك عمله لسبب أو لآخر، كأن يعلن مشروع إفلاسه مثلاً أو يغلق أحد المصانع أبوابه ويستغني عن العاملين فيه أو بعضهم بغير إرادتهم (منظمة العمل العربية/ ٢٠٠٧).

٢ – ١ – ٣ – ٧ البطالة المقنعة:

وتعني العمل بأقل من الطاقة الانتاجية الحقيقية وعندها يكون الأجر أعلى من قيمة الانتاج وتحدث غالباً في القطاع الحكومي حيث تعمل الحكومة –كما ينظر لها الكثيرون على أنها

---

[١] الدباغ، بشير وعبد الجبار الجرمود. ٢٠٠٣: مقدمة في الاقتصاد الكمي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.

الموظف الرئيسي– على تشغيل عدد كبير من العمال للقيام بمهام قد يقوم بها عدد أقل من العدد الموجود بكثير (حويتي وآخرون، ٢٠٠٧)[١].

٢ – ١ – ٣ – ٨ البطالة الطبيعية:

تشمل البطالة الطبيعة كلا من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية عند مستوى العمالة الكاملة، ويكون الطلب على العمل مساوي لعرض العمل، أي أن عدد الباحثين عن العمل مساوٍ لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فيحتاجون لوقت لإيجاد العمل المناسب لهم. فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل. عندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي، أي أنه عندما تسود حالة الانتعاش يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي، أما في حالة الانكماش فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي وعندها تظهر البطالة الدورية (عبد الكريم، ٢٠٠٤).

٢ – ١ – ٣ – ٩ شبه البطالة:

وهي الحالة عندما يعمل بعض العمال بوظائف بدوام جزئي على الرغم من أنهم يبحثون عن العمل بدوام كامل ولا يجدونه (منظمة العمل العربية، ٢٠٠٩).

كما ان هناك أنواع اخرى من البطالة، قد توجد في دولة ولا توجد في الاخرى حسب الوضع الاقتصادي والسياسي، مثل البطالة المستوردة والبطالة بسبب الكوارث والحروب، اي الظروف السياسية أو الطبيعية السيئة.

---

[١] حويتي، أحمد وبدر، عبدالمنع ويالو دميا تيرنو ٢٠٠٧، البطالة ودورها في نشر الجريمة والانحراف، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٢ – ١ – ٤ الآثار السلبية للبطالة:

قد يفهم الناظر إلى مشكلة البطالة أنها مشكلة اقتصادية سياسية فقط، لكنها في الحقيقة تعد هذه المشكلة مشكلة مركبة حيث أنه يترتب عليها كثير من العواقب والآثار الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، فنرى مثلاً أن معدل الجريمة يرتفع كلما زادت البطالة بين الشباب نتيجة للتنافس على العمل ومن ثم يزداد الانحراف والتطرف والتعصب وهذا يؤدي إلى القلق المجتمعي والإحباط الاجتماعي مما يؤثر في النهاية على أمن واستقرار المجتمع.

هذه الآثار والمشكلات السلبية نستطيع أن نتناولها من خلال التقسيمات الآتية:

٢ – ١ – ٤ – ١ الآثار الاقتصادية:

وتتمثل في إهدار الطاقات والموارد البشرية الناتجة عن عدم وجود فرص العمل، وانخفاض الدخل المحلي ذو معدل الادخار والاستثمار، ونمو المفاسد القائمة مثل الرشاوي والوساطات والمحسوبية في مجمل الهيكل الإداري، بالإضافة إلى تأثيرها على معدل التضخم فتجعله مرتفعًا ومن ثم يرتفع متوسط معدلات الإعالة الاقتصادية حيث أن الشاب عندما لا يجد فرصة عمل نجده بلا شك يعتمد في معيشته على أهله، ومن ثم تزداد الآثار السلبية نتيجة قلة مستوى المعيشة للفرد[١]، وتزيد نسبة الاستدانة واستخدام القروض لتمويل مشروعات لتشغيلهم.

ويضاف لذلك مشكلة الهجرة بأشكالها وصورها وترتبط البطالة بها من زاويتين، تتحدد الأولى في كونها عامل طرد للبحث عن فرصة عمل بديلة في مجتمع آخر، وتتشكل الثانية فيما يصيب

---

[١] د. أحمد السيد النجار، البطالة.. الإخفاق الكبير، جريدة الأهالي، ص٣، ١٠-٨-٢٠٠٥.

نسبة كبيرة من العائدين بعد الهجرة والتي يطلق عليها البعض الهجرة المرتدة أو العائدة، وبزيادتها تزيد ظاهرة البطالة تعقيدًا وتكثر السلبيات بها في المجتمع[١].

٢ – ١ – ٤ – ٢ الآثار السياسية:

تتمثل هذه الآثار في انتشار السخط العام من المتعطلين على الحكومة، باعتبارها المسؤول الرئيسي عن بطالتهم، ولذلك نجد المشاركة السياسية منهم في حالة ضعف وركود، كما أنها قد تمثل تهديدًا للاستقرار السياسي، وتشجيع الناشطين منهم لمعارضة النظام القائم[٢]، سواء في إطار الشرعية أو خارج الإطار الشرعي، وتتشكل عقول هؤلاء العاطلين تشكلاً سلبيًا فيخضعون للأفكار المتطرفة الرافضة مثل الإرهاب والتطرف الديني والانتماء لجماعات إرهابية، ومن هذه الآثار التي تؤثر على المجتمع بصورة واضحة ما يسمى "بضعف الانتماء"، فالمجتمع لا يتشكل واقعيًا وعلميًا دون نزوع أفراده، واتجاههم للارتباط بهذا الكيان المكاني والاجتماعي، وتفاعلهم معه، ومشاركتهم الفعلية وليست الشكلية فيما يمارس من أنشطة يرتد عائدها إليهم وإلى مجتمعهم بأشكال وصور مختلفة.

وتختلف درجة الانتماء ونوعيته باختلاف المجتمعات وبالنظر إلى البناء الطبقي المتميز للمجتمع، وبالعلاقات القائمة بين أبناء هذه الطبقات بعضهم ببعض من جانب، وتفاعلهم من الأنساق المجتمعية الأخرى من جانب آخر.

---

[١] البطالة في مصر، ندوة حول مشكلات البطالة واختلالات سوق العمل والتشغيل المصري، جامعة الأزهر ص ١٤–١٥، يوليو ٢٠٠١، ص ٦٥.

[٢] العشوائيات والبطالة حلول علمية وعملية، مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، (مسابقة الفنجري)،

وعنصر الانتماء له دور كبير في إنجاز الأهداف القومية من حيث هو نوع من أنواع الأنماط السلوكية التي تحض على التضامن والتعاون والتكامل المجتمعي، ومصلحة الأفراد والجماعات تجتمع في لقطة واحدة هي الوطن فلا تناقض بينهم ولا صراع، لكن يضعف هذا الشعور والنمط ببعض الأشياء منها ما يتصل بالبيئة، ومنها ما يتعلق بخصائص الفرد وظروف معيشته، ونوعية حياته، ومما لا شك فيه أن البطالة لها وزن نسبي كبير في هذه العوامل التي تؤدي إلى إضعاف الشعور بالانتماء، فتجعل الفرد لا يحقق ذاته، وتحد من طموحاته وإنجازها فيعكس بالضرورة ذلك في مدى إسهامه في التنمية المجتمعية، والمشاركة الواعية والإيجابية في أنشطته حيث أنه لا يجد فرصة أصلاً في التواجد الشخصي له[1].

٢ – ١ – ٤ – ٣ الآثار الاجتماعية

وتتلخص في:

١- الجريمة والارهاب.

٢- تغير القيم بزيادة العنف والتطرف.

٣- انتشار الاتجار والتعاطي للمخدرات.

٤- التفكك الاسري وزيادة نسب العنوسة[2].

٥- الآثار السلبية النفسية للبطالة وانعكاساتها على المجتمع.

---

[1] البطالة في الوطن العربي، المشكلة والحل، خالد محمد الزواوي، ص ٦٢.

[2] البطالة في الوطن العربي، المشكلة والحل، خالد محمد الزواوي، ص ٦٣-٦٤.

يتضح مما سبق أن للبطالة آثار كثيرة وخطيرة لا يدركها إلا من يدرسها أو جربها وهي كالبركان الذي يوشك أن ينفجر على الناس، ولذا فلابد من التخطيط الجيد لمواجهته ومحاولة الإفادة منه قبل الإصابة.

٢ – ٢ الفصل الثاني: المشروعات الصغيرة والمتوسطة

٢ – ٢ – ١ مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد اتفاق محدد وواضح وموحد دولياً لمفهوم وتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد أشارت بعض الدراسات ذات العلاقة إلى وجود أكثر من ٥٥ تعريفاً للممشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدة دول، ويرجع ذلك إلى الاختلاف الكبير والتباين في درجة النمو، والذي ينعكس على مستوى التطور التكنولوجي، واختلاف القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه هذه المشروعات، وأيضاً اختلاف فروع النشاط الاقتصادي داخل القطاع الواحد، وكذلك تعددت المعايير المستخدمة في تحديد وتصنيف المشروعات فيما إذا كانت صغيرة أو متوسطة، وهذه المعايير تنقسم في مجملها إلى: معايير كمية، ومعايير نوعية، مثل: عدد الآليات، مستوى التكنولوجيا المستخدمة، طريقة الإدارة أو درجة الاستقلالية، حجم المبيعات وحصة المنشأة في السوق، قيمة الأصول، ورأس المال المستثمر أو رأس المال الثابت[١].

ومن هذه المعايير وغيرها، اتجهت المنظمات الدولية والإقليمية والباحثون إلى تعريف تلك المشروعات، وإذا ما أتينا إلى تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فانه يحدد المشروعات

---

[١] إجباره، زينب حسن وإجباره، عبد المنعم حسن، ٢٠١٦، دور المصارف الإسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد٥، ص١١٠.

الصغيرة بأنها التي يعمل بها بين٢٠-١٠٠ عامل، بينما المشروعات المتوسطة التي يعمل بها بين ١٠١-٥٠٠ عامل[١].

بينما نجد أن البنك الدولي يعتمد تعريف للمشروعات الصغيرة بكونها مشروع يعمل به بين ١٠-٥٠ عامل، واجمالي الحد الأدنى من الأصول يصل إلى ١٠ الآف دولار. في حين أن المشروعات المتوسطة يعمل بها أقل من ٣٠٠ عامل، واجمالي أصولها تصل إلى ١٠ مليون دولار.[٢]

أما منظمة العمل الدولية فإنها تعرف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من ١٠ عمال، والمشروعات المتوسطة التي يعمل بها بين ١٠ – ٩٩ عامل.[٣]

ولقد عرّف المشروع الصغير بموجب المرسوم رقم ٣٩ لعام ٢٠٠٦ في سوريا، بأنه كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو انتاجياً أو خدمياً أو تجارياً والذي يتجاوز رأس ماله خمسة ملايين ليرة سورية والذي يقل عن مليون وخمسمائة ألف ليرة سورية.[٤]

كذلك الأمر تستخدم العديد من دول العالم عدد العاملين كمعيار رئيسي لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، وايطاليا، وفرنسا، تعتبر المنشأة صغيرة ومتوسطة حتى لو كانت توظف ٥٠٠ عامل، وفي السويد إلى غاية ٢٠٠ عامل، وفي كندا

---

[١] الأسرج، حسين عبد المطلب، ٢٠١٠، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد ٨، ص٤٨.

[٢] عيدان، فريال مشرف، ٢٠١٦، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة بين الشباب العراقي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٨، العدد ١٦، ص٢٨٩.

[٣] الأسرج، حسين عبد المطلب، ٢٠١٥، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحدي البطالة بين الشباب الخليجي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٦٩، ص١٤٦.

[٤] المرسوم التشريعي رقم ٣٩ الخاص بإحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، سورية: ٢٠٠٦، مادة ١.

واستراليا إلى ٩٩ عاملاً، في حين تعتبر في الدنمارك بأنها المنشآت التي توظف إلى غاية ٥٠ عاملاً[١].

وإذا ما ألقينا نظرة في الدول العربية نجد أن في مصر قد صدر قانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٤، يحدد فيه تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة بأنه: كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً إنتاجيا أو خدمياً أو تجارياً، لا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه، ولا يتجاوز مليون جنيه، ولا يزيد عدد العاملين فيها على ٥٠ عاملاً، وفي السعودية تم تعريف المشروعات الصغيرة بأنها: تلك التي توظف أقل من ١٠ عمال، والمشروعات المتوسطة هي التي يعمل فيها مابين ١٠ – ٤٩ عاملاً، وفي الأردن اعتمد التصنيف التالي للمشروعات، من ١ إلى ٤ عمال مشروع صغير جداً، من ٥ إلى ١٩ عاملاً مشروع صغير، من ٢٠ إلى ٤٩ عاملاً مشروع متوسط[٢].

أما المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا فهي تصنف حسب القرار رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٠٦ بشأن إنشاء صندوق التشغيل على اعتبار أن المشروعات الصغيرة هي تلك التي لا يزيد عدد العاملين بها عن ٢٥ عنصراً ولا يتجاوز قيمة الإقراض لرأس المال التأسيسي الذي يمنح لها عن ٢.٥ مليون دينار ليبي كحد أقصى، بينما المشروعات المتوسطة فهي التي لا يزيد عدد

---

[١] إجبارة، مرجع سابق ص١١٢.

[٢] حداد، مناور، ٢٠٠٦، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إضاءات من تجربة الأردن والجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي ١٧ و١٨ أبريل، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، ص ٢١.

العاملين بها عن ٥٠ عنصراً ولا يتجاوز قيمة الإقراض لرأس المال التأسيسي الذي يمنح لها عن ٥ مليون دينار ليبي كحد أقصى[١].

أما في سورية فكان نظام المنح والقروض المرافق لقانون إحداث هيئة مكافحة البطالة رقم ٧١ لعام ٢٠٠١ قد عرف المشروع الصغير تعريفاً عائماً، (على أنه المشروع الفردي الصغير والجديد الذي ستموله الهيئة عن طريق المصرف للمستفيد من أحد الأفراد العاطلين عن العمل المستهدفين بنشاط الهيئة). ولكن جاء بالنسبة لحجم القرض الصغير: (أن الحد الأقصى لقرض الفرد ضمن نشاط المشروعات الصغيرة هو ٥٠٠ ألف ليرة سورية وقد يصل إلى ٣ ثلاثة ملايين ليرة سورية في حال الشركاء وفي حال تمكن المشروع من خلق ١٠ فرص عمل جديدة على الأقل). بمعنى أنه عرف نظرياً القرض الصغير (الفردي أو الشركاء) ولم يعرف المشروع الصغير[٢].

كذلك الأمر بالنسبة للمشروع الأسري أو البالغ الصغر حيث تم تعريف القرض الأسري: (كل قرض يهدف إلى المساعدة في رفع السوية الاقتصادية والاجتماعية للفرد والأسرة، ويتم منح هذه القروض الأسرية بتمويل اقتناء معدات صغيرة، ومدخلات ضرورية للإنتاج أو في شكل رأس مال عامل ويكون محل العمل هو المنزل)، ويصل سقف القرض الممنوح إلى (١٠٠٠٠٠) مائة ألف ليرة سورية. ((ملاحظة: ١ دولار أمريكي يعادل تقريباً ٥٠ ليرة سورية بداية عمل الهيئة ٢٠٠٢ أما الآن فيعادل تقريباً ٣٠٠٠ ليرة سورية)).

---

[١] البرغثي، ونيس محمد أحمد، ٢٠١٤، معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ص٣٨.

[٢] نظام المنح والقروض، قانون رقم ٧١ الخاص بإحداث الهيئة العامة لتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة البطالة، سورية ٢٠٠١ مادة ١،٢،٥.

وعلى الرغم من أنه كان يؤخذ على المشروعات الصغيرة في سورية أنه لا يوجد تعريف رسمي لهذا النوع من المشروعات، إلا أنه وفي ظل المرسوم رقم ٣٩ لعام ٢٠٠٦[١] والخاص بإحداث هيئة التشغيل وتنمية المشروعات قد تم تعريف المشروعات على أساس معيار مزدوج مؤلف من رأس المال المستثمر وعدد العمال كما يلي:

- المشروعات بالغة الصغر: هي المشروعات التي لا يتجاوز رأسمالها (١٥٠٠٠٠٠) مليون وخمسمائة ألف ليرة سورية ولا يقل عن (١٠٠٠٠٠) مائة ألف ليرة سورية (وضمناً كما يفهم فيما بعد أن عدد العمال يتراوح من ١- ٥ عمال).
- المشروع الصغير: كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجيا أو خدمياً أو تجارياً ولا يتجاوز رأس ماله (٥٠٠٠٠٠٠) خمسة ملايين ليرة سورية ولا يقل عن (١٥٠٠٠٠٠) مليون وخمسمائة ألف ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين فيه عن ستة.
- المشروع المتوسط: فكل مشروع لا يتجاوز رأس ماله (١٥٠٠٠٠٠٠) خمسة عشرة مليون ليرة سورية ولا يقل عن (٥٠٠٠٠٠٠) خمسة ملايين ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين فيه عن ستة عشر عاملاً. هذا وورد في نص المرسوم أنه يجوز تعديل مبلغ رأس المال للمشروعات المذكورة أعلاه بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير.

وهنا ترى الباحثة أن هذا التعريف غير واقعي وفيه نوع من المغالاة عندما تم تحديد سقوف رأس المال المستثمر وعدد العمال بشكل لا يلائم الواقع الاقتصادي والاجتماعي في سورية، فأتى

---

[١] المرسوم التشريعي رقم ٣٩ الخاص بإحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، سورية: ٢٠٠٦، مادة ١.

قاصراً عن الاستجابة لمتطلبات سوق العمل والاستثمار أو بيئة الأعمال في سورية، وهذا ينطبق على تعريف كافة المشاريع سواء الصغيرة أو المتناهية أو المتوسطة.

٢ – ٢ – ٢ خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن المشروعات الكبيرة ومن أهمها ما يلي[١]:

١- سهولة التأسيس: فهي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وإنما تعتمد على مدخرات الأفراد وكذلك لا تحتاج إلى قروض ضخمة.

٢- سهولة الدخول والخروج من السوق: بسبب قلة نسبة أصولها الثابتة مقارنة مع ممتلكاتها وأصولها، فضلاً عن زيادة نسبة رأسمالها إلى مجموع خصومها.

٣- تنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وارساء قواعد التنمية الصناعية، وتشير نتائج الدراسات المتخصصة في هذا المجال إلى أن عدد الابتكارات والاختراعات التي تحققت عن طريق الصناعات الصغيرة والمتوسطة تزيد عن ضعف مثيلاتها التي حققتها الصناعات الكبيرة.

٤- خلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب، وللتخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبياً إذا ماقورنت بتكلفة خلق فرص

---

[١] عبد الله، الصادق امحمد بلقاسم، ٢٠١٦، الإشكاليات والمعوقات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية من داخل مصرف الجميورية بمدينة طرابلس، مجلة آفاق اقتصادية، العدد٣، ص١٥٦ والحسيني، فلاح حسن، ٢٠٠٦، إدارة المشروعات الصغيرة مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق، عمان، ص١٣.

عمل في الصناعات الكبيرة، ومن ثم تخفيف العبء على ميزانيات الدول المختلفة في هذا المجال.

٥- المساهمة في تحقيق التكامل مع الصناعات الكبيرة، حيث تقوم بعض الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج بعض الاحتياجات ومستلزمات الإنتاج للصناعات الكبيرة.

٦- المساهمة في زيادة حجم الصادرات الصناعية.

٧- تتميز المشروعات بأن لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار، أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته.

٨- تحمل الطابع الشخصي بشكل واضح ويديرها أصحابها بشكل فاعل وقوي وغالباً ما تكون في منطقة إقامة الشخص.

٩- لا تتطلب المشروعات الصغيرة كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة المنتجات، بل تبقى التكاليف في حدودها الدنيا مما يسمح لهذه المشاريع بالمنافسة.

١٠- تتميز هذه الصناعة بإمكانية إقامتها في المناطق النائية والريفية والمدن الصغيرة بالنظر لعدم جدوى إقامة المشاريع الصناعية الكبيرة.

١١- تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتحقيق التوازن الإقليمي داخل المجتمع من خلال التنمية الاقتصادية في جميع القطاعات (صناعة، تجارة، خدمات) والاستثمار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن للأقاليم.

١٢- إن اعتماد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التقنية البسيطة يتيح لها المرونة في العمل وتخفيض التكاليف غير المباشرة، مما يساعدها على التكيف السريع مع مستجدات السوق.

١٣- معظم هذه المشروعات تعتمد على المواد المحلية، مما يساعدها على تجنب تقلبات سعر الصرف وانعكاسات ذلك على النتائج المالية الخاصة بها.

١٤- الكفاءة والفاعلية: وهي تتميز بتوافر الظروف التي تسمح لها بتحقيق الكفاءة والفاعلية بدرجات أعلى بكثير مما يمكن للمشروعات الكبيرة الوصول إليه من هذه الكفاءة.

١٥- انخفاض رأس المال: تمتاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض نسبي في رأس المال سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء، أو أثناء التشغيل، الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين.

١٦- سهولة دخول المستثمرين الصغار بأفكارهم التجديدية في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية نظرا لصغر حجم الاستثمارات فيها.

١٧- القابلية للتجديد والابتكار: فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تنطوي على قدرة عالية من حيث تجديد وابتكار الأساليب بما يحقق رضا العملاء، ومن ثم فهي تقيم بالجودة والتفوق في مجالات العمل، كذلك الاستفادة من تجارب الآخرين وذلك بتكرار التجارب الناجحة.

١٨- كسر الروتين وقصر الدورة المستندية والأوراق المكتبية، وارتفاع مستوى وفعالية الاتصالات وسرعة الحصول على المعلومات اللازمة للعمل.[١]

٢ – ٢ – ٣ أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

[١] كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد: "إدارة المشروعات الصغيرة"، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠٠٠، ص ٧.

تأتي أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركاً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال ما يلي:

١- تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو ٩٠ % من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتسهم هذه المشروعات بحوالي ٤٦ % من الناتج المحلي العالمي، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو٨٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب وهذا خلال عام ٢٠٠٧[١].

٢- تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسيلة أساسية من وسائل مواجهة البطالة، نظراً لطبيعة أنشطتها وما تتميز به من اعتمادها على العنصر البشري، فهي توفر على سبيل المثال حوالي ٥٦ % من فرص العمل في بريطانيا وحوالي ٧٥ % في الولايات المتحدة الأمريكية والصين[٢].

٣- تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تصدير السلع والخدمات إلى الخارج الأمر الذي ينعكس على زيادة الدخل القومي وميزان المدفوعات وارتفاع الاحتياطيات من النقد الأجنبي لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية[٣]، فعلى سبيل المثال تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إسهاماً كبيراً في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز

---

[١] أبوناجي، كفاح هشام، ٢٠١٤، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، ص٢٨.

[٢] البرغثي، مرجع سابق، ص٣٩.

[٣] سلمان، كاظم خماط، ٢٠١٣، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في النمو الاقتصادي في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٣، العدد٥، ص٧٠.

حصتها من الصادرات ٥٠٪ في ايطاليا وبين ٤٠٪ – ٤٦٪ في الدنمارك وسويسرا و٣٠٪ في فرنسا والنرويج وهولندا وتشكل حوالي ٦٦٪ من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية عام ٢٠٠٠[١].

٤- تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد القنوات الهامة لتعبئة وجذب مدخرات الأفراد وتحويلها إلى استثمارات منتجة بدلاً من تجميدها والاحتفاظ بها.

٥- تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المكانية، لكونها تتسم بالمرونة في التنقل بين مختلف المناطق أو الأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق الريفية[٢].

هذا بشكل عام، كما يمكن أن تنقسم المشروعات الصغيرة إلى عدد من المستويات طبقا لأهميتها إلى:[٣]

أولاً: على مستوى الفرد صاحب المشروع

تتمثل أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الفرد صاحب المشروع فيما يلي:

١- إشباع حاجة الفرد صاحب المؤسسة في إثبات الذات كشخصية مستقلة لها كيانها الخاص.

---

[١] سردوك، صلاح الدين، ٢٠١٣، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني: دراسة إحصائية ٢٠٠٢ – ٢٠١٢، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح، ص١١.

[٢] عبد الله، مرجع سابق، ص١٥٤.

[٣] محمد هيكل: "مهارات إدراة المشروعات الصغيرة"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٣.

٢- توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرصة تحقيق رسالته وغايته الخاصة من الحياة العملية.

٣- ضمان الحصول على دخل ذاتي له ولأسرته، بصفة خاصة، إذا أدير المشروع بأسلوب علمي رشيد.

٤- إن صاحب المؤسسة الناجح يشعر أنه إنسان استطاع أن يحقق لنفسه ولمجتمعه ما لم يحققه الآخرون ومن هنا كان التمايز بين صاحب المشروع والآخرين.

٥- إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي طريق الحرية والإبداع لدى الأفراد في الحياة العملية.

٦- إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرصة لصاحبها لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية وخبرته العملية والعلمية لخدمة مشروعه كهواية يعشقها قبل أن تكون وظيفة لدر الربح.

٧- إن تشجيع الشباب وتسهيل امتهانهم للأعمال الحرة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة يوفر عليهم الوقت الذي قد يقضونه في انتظار التوظف في القطاعين الحكومي والخاص، ويجنب الشباب إهدار طاقاتهم البشرية.

ثانياً: على مستوى المجتمع:

تتمثل أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المجتمع فيما يلي:

١- إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعمل في مجال الأنشطة الإنتاجية الخدمية والسلعية والفكرية.

٢- إن المشروعات الصغيرة تغطي جزء كبيرا من احتياجات السوق المحلي.

٣- إنها تساهم إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة.

٤- إنها تشارك في حل مشكلة البطالة في المجتمع.

٥- استيعابها للقطاع الأكبر من العمالة في مختلف المجتمعات.

٦- إن تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة العاملة في مجال الصناعات يساعد على تطوير التكنولوجيا والفنون الإنتاجية المحلية في المجتمع ودفع هذه المشروعات إلى مواقف تنافسية جيدة.

٧- إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعمل على تحقيق التوازن الإقليمي.

ثالثاً: على المستوى العالمي

١- إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة أصبحت علماً قائماً بذاته يدرس في الجامعات والمعاهد العلمية، وقد أفردت لها المقررات الخاصة بها.

٢- في مجال التدريب والتنمية أصبحت للمشروعات الصغيرة والمتوسطة برامج تدريبية عديدة ومتنوعة تشمل: مفاهيمها وأنواعها وأبعادها وأركانها ووظائفها ومهارات القائمين عليها كما تتضمن دراسات السوق والتسويق ودراسات الجدوى والبيئة والأمن الصناعي وغيرها من الموضوعات.

٣- تهتم معظم دول العالم الآن بعقد الندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش والبحث وورش العمل حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وحضارياً.

٤- انتشار وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية على مستوى العالم التي تهتم بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المختلفة.

٥- انتشار المنظمات والصناديق المعنية بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم.

٦- باتت المشروعات الصغيرة والمتوسطة كواحدة من أقوى أدوات التنمية الصناعية والتكنولوجية.

- مدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني.
- ترقية الصادرات.
- ونظراً لاعتماد الكثير من الدول على المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمحور رئيسي للتنمية في زيادة الإنتاج وتوفير الخدمات، فقد حرصت معظم الدول على العمل على زيادة نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات والخطط والوسائل التي تحقق ما يلي:

a) إعداد الـ Entrepreneurs من الشباب وزيادة نسبتهم من خلال تطوير الحفاظ والمناهج التعليمية وبرامج التدريب التي تؤهلهم ليصبحوا من رجال الأعمال والاتجاه نحو العمل الحر الخاص وتعظيم فرص النجاح.

b) تقديم التسهيلات والمزايا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في محلات إجراءات التراخيص والقروض والضرائب، وتوفير البنية الأساسية اللازمة لإقامة المشروعات وغيرها من متطلبات قيامها ونجاحها.

٢ – ٢ – ٤ أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة[١]

تتمثل أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

١- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المشروعات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدام أشخاص آخرين ومن خلال الاستحداث لفرص العمل يمكن أن تحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال العمل.

٢- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذلك إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.

٣- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم نتيجة إفلاس بعض المؤسسات العمومية أو نتيجة تقليص العمالة فيها، جراء إعادة الهيكلة أو الخصخصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة الصغيرة.

٤- استعادة كل حلقات النتائج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها الشركات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن إنشاء ١٥ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق التخلي والاستعادة.

٥- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستخدميها ومستحدثيها كما تعتبر مصدر إضافي لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.

٦- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

---

[١] سمير سعداوي وآخرون: "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية" مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، فرع مالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ٢٠٠٦، ص ٢٤.

٧- يمكن أن تكون أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية وبالتالي تعتبر أداة هامة لترقية الثروة المحلية، وإحدى وسائل الإدماج والتكامل الاقتصادي بين المناطق.

٨- تعتبر حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة بها والمتفاعلة معها.

٢ – ٢ – ٥ أشكال المشروعات الصغيرة والمتوسطة[١]

تنقسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع، تختلف أشكالها باختلاف معايير تصنيفها:

- **التصنيف حسب توجهها:**

يعتبر قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة قطاعاً شاملاً نميز فيه العديد من الأشكال والأنواع وذلك حسب توجهها، ومن بين هذه الأنواع:

- المشروعات العائلية (المنزلية): تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة العائلية أو المنزلية بكون مكان إقامتها المنزل، تستخدم في العمل الأيدي العاملة.
- المشروعات التقليدية: يقترب أسلوب تنظيم المشروعات التقليدية من النوع الأول، من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية.
- المشروعات المتطورة وشبه المتطورة: تتميز هذه المشروعات عن غيرها في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة سواء كان من ناحية التوزيع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منظمة.

---

[١] سمير سعداوي وآخرون، مرجع سابق، ٢٠٠٦، ص ١٢.

- **التصنيف على أساس تنظيم العمل:**

تترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب تنظيم العمل، حيث نفرق بين نوعين من المشروعات:

- مشروعات صناعية.
- مشروعات غير صناعية (غير مصنعة).

بالنظر إلى الجدول (١) الذي يرتب وحدات الإنتاج حسب تنظيم العمل نقف عند مختلف أشكال المشروعات التي يجمعها كل من الصنفين المذكورين، حيث نميز بين مجموعة المشروعات التابعة للفئات ١ – ٢ – ٣ وهي مشروعات غير مصنعة والفئات ٦ – ٧ – ٨ وهي المشروعات الصناعية (التي تقوم بالتصنيع)، بينما الفئتين ٤ – ٥ يدمجان من الناحية العملية مع فئة المشروعات غير المصنعة.

الجدول (١) تصنيف المشروعات حسب أسلوب تنظيم العمل[١]

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي المنزلي (الورشة)			نظام المصانع		
الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	معمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
٠١	٠٢	٠٣	٠٤	٠٥	٠٦	٠٧	٠٨

- **التصنيف حسب طبيعة المنتجات:**

تصنف المشروعات حسب هذا المعيار إلى الفئات التالية:

a) مشروعات إنتاج السلع الاستهلاكية:

[١] سمير سعداوي وآخرون، مرجع سابق، ص١٤.

يرتكز نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نظام إنتاج السلع على:

- المنتجات الغذائية.
- تحويل المنتجات الزراعية.
- منتجات الجلود والأحذية والغزل والنسيج.
- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

b) مشروعات انتاج السلع الوسيطة:

يضم هذا النوع كل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المختصة في:

- تحويل المعادن.
- الصناعات الكيماوية والبلاستيكية.
- الصناعات الميكانيكية.
- صناعة مواد البناء.
- المحاجر والمناجم.

c) مشروعات إنتاج سلع التجهيز:

تتميز صناعة التجهيز عن الصناعات السابقة أنها تتطلب بالإضافة إلى المعدات والأدوات لتنفيذ إنتاجها تكنولوجيات مركبة، فهي بذلك صناعة ذات كثافة رأس مال أكبر، الأمر الذي لا ينطبق وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لهذا نرى أن مجال تدخل هذه المشروعات يكون

ضيق، بحيث يشمل الفروع البسيطة كإنتاج وتركيب بعض المعدات البسيطة ويكون ذلك خاصة في البلدان المصنعة، أما في البلدان النامية فيقتصر نشاطها على تصليح الآلات والمعدات خاصة وسائل النقل وأيضا تجميع بعض السلع انطلاقا من قطع الغيار المستوردة.

d) المشروعات الصغيرة والمتوسطة المقاولة[1]:

تعتبر المقاولة الباطنية من أهم أشكال التعاون الصناعي الذي يميز المشروعات الصناعية الحديثة، وهو بشكل عام نوع من الترابط الهيكلي والخلفي بين مؤسسة رئيسية تكون في أغلب الأحيان كبيرة ومشروعات أخرى مقاولة تتميز بحجمها الصغير الذي يمنحها ديناميكية وقدرة على التكيف وشروط التعاون.

تتجسد عملياً مسألة التعاون والتكافل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمنظمات الكبيرة إما بصورة مباشرة عن طريق التعاون المباشر أو بصورة غير مباشرة عن طريق تقسيم السوق.

- **التصنيف حسب الطبيعة القانونية:**

قبل البدء في الخطوات العملية لتنفيذ المشروع يجب أن يتعرف صاحب المشروع على الأصناف القانونية والإجراءات الحكومية للمشروعات بوجه عام وعلى ما يصلح منها للمشروع الصغير بوجه خاص.

وتتخذ الأشكال القانونية للمشروعات صوراً تتمثل في[2]:

- المنشأة الفردية.

---

[1] سمير سعداوي وآخرون، مرجع سابق، ص ١٥.

[2] محمد هيكل: مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر ٢٠٠٣، ص٤٧، ٤٨.

- شركات الأشخاص: وتنقسم بدورها إلى:

أ- **شركة الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة:** يلجأ بعض المستثمرين إلى تكوين شركة ذات الشريك الواحد كشخصية معنوية وذلك لتمتعها باستقلاليتها، وكذلك لتفادي الشريك أو المالك الوحيد من بيع ممتلكاته الخاصة في حالة الإفلاس مثلا.

ب-**شركات التضامن:** هي عقد بيع بين اثنين أو أكثر يتفقان فيه على الاتحاد معا، ويلتزم جميع أعضائها بديون الشركة والتضامن من غير قيد أوحد، وغالبا ما يلجأ إليها أفراد العائلة الواحدة.

ج- **شركة ذات المسؤولية المحدودة:** شركة لا يقل عدد الشركاء فيها عن اثنين، ومن أهم خصائص هذا النوع:

- لا تنحل بسبب الأحوال الشخصية للشركاء (إفلاس، وفاة،...). ·
- رأس مالها ليس مقسم إلى حصص ولا إلى أسهم.
- عدد الشركاء يكون محدوداً بموجب القانون، وكذلك الحد الأدنى لرأس المال.

ح- المسؤولية محدودة للشركاء حيث أنهم لا يتحملون الخسائر إلا في حدود حصصهم في رأس المال.

٢ – ٢ – ٦ المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية الجزء الأكبر من بنية القطاع الخاص رغم صعوبة تحليل الوضع الراهن لهذه المؤسسات بمعزل عن القطاع الخاص نفسه نظراً لعدم توفر

الإحصائيات والأرقام الخاصة بهذه المشروعات والاعتماد على القانون الذي أنشأت من خلاله الشركات الصناعية الخاصة.

وتعتبر التعدادات التي أجراها المكتب المركزي للاحصاء خلال الفترات (١٩٧٠ – ١٩٨١ – ١٩٩٤ – ٢٠٠٤) وتحديث الإطار الذي تم عام /٢٠٠٨/ الأساس الممكن الاعتماد عليه في تجميع البيانات والإحصاءات حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في سورية.

حيث ارتفع عدد المنشآت في تعداد /٢٠٠٤/ إلى (٣٩٩٣٠٨) منشأة مقارنةً بتعداد /١٩٧٠/ وبمعدل نمو سنوي (٣,٩ %) وأن حجم الزيادة في المنشآت من /١ – ٤/ عمال (٣٨٢٢٢٣) منشأة بمعدل نمو (٣.٩ %) وفي المنشآت من (٥ – ٩) عمال (١٢٧٤٣) منشأة بمعدل نمو (٢,٩ %) أما في المنشآت أكثر من (١٠) عمال فكانت (٤٣٤٢) منشأة بمعدل نمو سنوي (٤,٩ %).

وفي أرقام /٢٠٠٨/ بعد أن تم تحديث الإطار العام للتعداد فقد بقيت نسبة المنشآت التي تضم من (١ – ٢) عمال تشكل (٩٩ %) من عدد المنشآت التي تضم أقل من (١٠) عمال ومن حيث التمركز الجغرافي شكلت محافظات: دمشق– حلب– ريف دمشق– حمص نسبة (٦٠ %) من إجمالي عدد المنشآت أما من النشاط الاقتصادي فسجلت (٦٣ %) للتجارة و(١٦ %) للصادرات التحويلية و (٤٪) للنقل والتخزين والاتصالات و (٤٪) للوساطة العقارية والإيجارات و (١٤ %) لباقي النشاطات.

أما في المنشآت التي تضم من (٥ – ٩) عمال فقد شكلت الصناعة التحويلية (٥٦.٢ %) تليها التجارة (٢٢.٧ %) ثم المطاعم والفنادق (٦.٧ %) في حين شكل نشاط النقل والتخزين والانصالات (٣.٢ %) والتعليم (٢.٧ %) وبقية النشاطات (٨.٤ %).

والملاحظ من هذه الارقام والتعدادات أنها لا تقدم بيانات كافية عن المنشآت في سورية حيث تقتصر على موقع المنشأة وعدد العاملين والنشاط والترخيص بينما لا تتوفر عن رأس المال والإنتاج والتصدير ولم يتوفر أيضاً بيانات عن اقطاع غير المنظم.

وفي هذا الصدد أصدر السيد الرئيس الفريق بشار الأسد القانون رقم /٨/ عام ٢٠٢١ الذي يسمح بتأسيس مصارف التمويل الأصغر بهدف تحقيق الاستفادة المالية لأكبر شريحة ممكنة من صغار المُنتجين وأصحاب الأعمال الصغيرة ممن يستطيعون ممارسة عمل اقتصادي، لكنهم غير قادرين على تأمين التمويل اللازم له.

وتمنح مصارف "التمويل الأصغر" قروضاً تشغيلية للأفراد المنتجين بقيمة تصل إلى أكثر من ١٥ مليون ليرة سورية، بكفالة أو بدون كفالة مع إعفاءات غير مسبوقة من جميع الرسوم على كافة العقود أو العمليات التي يجرونها مع مصارف التمويل الأصغر، بما فيها رسوم الرهن ورسم الطابع، وهذا الأمر سيُخفض تكلفة القرض.

ويشكل هذا القانون فرصة لكل مَن يفكر بإنشاء مشروعه الصغير، وأيضاً لمن لديه مشروعاً ويطمح لتوسيعه.

ويشكل القانون بوابة لتحسين الوضع المعيشي للفئات ضعيفة الدخل من خلال تمويل الورشات والأعمال الانتاجية لتلك الفئات. ويجمع المرسوم في بيئة قانونية مَرنة بين المموِّلين والمقترضين

فيضعُهم أمام فرصة غير مسبوقة من تبادُل المنفعة. وبالتالي فإن رأس المال سيشتغل ويتحرك بانسيابية ونجاح في سوق الاستثمار الصغير، والمُنتجون المقترضون سيتحركون نحو بناء مشاريعهم وورشاتهم وأعمالهم الصغيرة التي كانت تنتظر تمويلاً وبيئة تشريعية متخصصة توفر قدرة مستدامة لهذه المشاريع كي تنمو وتكبر، وتُصبح نتائجُها أرقاماً مهمةً في عجلة الاقتصاد السوري، لا سيما في ظل عقوبات أحادية جائرة تُصعّب ظروف معيشة المواطن.

وقد وجدت هذه المشروعات مختلف أشكال الرعاية والمساندة، من القطاعين الخاص والعام خصوصاً لمساهمتها الكبيرة في تأمين فرص العمل والحد من نسب البطالة، فكان لابد من توفير الدعم بمختلف أشكاله لهذه القطاعات الحيوية نظراً لأهميتها.

وفي هذا الإطار قامت الحكومة بشكل خاص في سوريا في السنوات السابقة على دعم هذا النوع من المشروعات بكافة الطرق الممكنة وذلك بإصدار عدد من القرارات الهامة والمراسيم القاضية بإنشاء هيئات ومنظمات تعنى بمثل هذا النوع من المشروعات وعلى سبيل المثال لا الحصر:

١- الهيئة العامة لتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة البطالة أحدثت عام ٢٠٠١ وتتبع لمكتب رئاسة مجلس الوزراء- وزير التخطيط، ودوره دراسة وتمويل وتنفيذ مجموعة من الأنشطة الإنتاجية والخدمية، وايجاد مجالات جديدة للعمل والانتاج واستيعاب قوة العمل المتوافرة والداخلة الى سوق العمل.

٢- الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات عام ٢٠٠٦ التابعة لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل ودورها تفعيل مناخ التشغيل لخلق فرص عمل جديدة، ونشر ثقافة المبادرة والعمل الحر، وتقديم الدعم لرواد الأعمال الراغبين والقادرين على العمل لحسابهم الخاص

بتأسيس مشروعات جديدة أو دعم وتطوير المشروعات القائمة، والمساهمة في تدريب واعادة تدريب طالبي العمل لمواءمة بينهم وبين متطلبات الوظائف المعروضة في سوق العمل.

٣- هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عام ٢٠١٦ التابعة لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ومهمته رسم السياسات والبرامج المعنية بتشجيع ريادة الأعمال، وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، و زيادة إنتاجيتها وتعزيز مركزها التنافسي، وتسهيل نفاذها إلى الخدمات المالية، والمساهمة في ضبط وتوجيه سوق تمويل المشروعات وتمكينها من دخول الأسواق الخارجية، وزيادة حجم الصادرات وتنويعها، وتأهيل وتنمية قدرات الموارد البشرية العاملة في هذه المشروعات، وإحداث شبكة حاضنات أعمال وطنية متعددة النشاطات، والمساهمة في تدريب واعادة تدريب طالبي العمل والخريجين والمواءمة بينهم وبين متطلبات الوظائف في سوق العمل، ونشر ثقافة ريادة الأعمال ودعم الإبداع والابتكار واستثمارها في هذا المجال[١].

كل ذلك للمساعدة في إيجاد فرص عمل لأولئك الذين لا يجدونه بسبب ارتفاع نسب البطالة في سوريا يوماً بعد يوم بسبب الركود الحاصل من جهة والتضخم الكبير الذي أصاب ولايزال يصيب قطاعات الاقتصاد كافةً يوماً بعد يوم من جهة أخرى بالإضافة إلى ماتسببته جائحة كورونا المستجدة عام ٢٠٢٠-٢٠٢١ من تعطيل للأعمال وصرف الكثير من العمال من وظائفهم

[١] د. عماد القاسم عاشور، راميا سلمان صقر، التقرير الختامي عن الفترة التدريبية الأولى من ١٩-١-٢٠١٧ ولغاية ٢٧-٤-٢٠١٧، وزارة التعليم العالي، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ص ١٠-١١.

بشكل كيفي أو تعسفي بحجة ضعف السوق والكساد وذلك من خلال تقديم المشورة ودراسة الجدوى للمشاريع التي يقدمها هؤلاء لتقييمها والوقوف على قدرتها في الوصول إلى أهدافها.

وخاضت سورية تجربة التمويل الصغير منذ مطلع العام ٢٠٠١ عبر مؤسسات تنموية قدمت آلاف القروض الصغيرة التي أثمرت مشاريعَ ناجحة، لكن هذا القانون يأتي اليوم لتطوير هذه التجربة وتمكين الفئات الضعيفة المنتجة من امتلاك أدوات عملها.

وحدد القانون مبلغ خمس مليارات ليرة سورية كحد أدنى رأسمال المصرف الذي سيتم تأسيسه، ومنح هذه المصارف مزايا وأعفاها من ضريبة الدخل على الأرباح طيلة السنوات الخمس الأولى من عملها. الأمر الذي سينعكس إيجاباً على المقترضين والمستفيدين من هذه المصارف[١].

٢ – ٢ – ٧ مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص عمل:

تُشغّل وتُشَكِّل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية أكثر من (٩٠ %) من إجمالي عمالة واستثمارات القطاع الخاص السوري التي تختلف نسبتها حسب القطاعات والنشاطات الاقتصادية حيث يمكن تقدير أن (٩٩ %) من المشروعات الخاصة المتناهية الصغر تهيمن عليها الملكية الفردية بالإضافة لوجود قطاع كبير غير رسمي ومتناثر على حدٍ سواء في المناطق الحضرية والريفية ويقدر حجم اليد العاملة التي يشغلها بحوالي (٤٣ %) وما استبعاد أرقام القطاع العام الذي يعتبر بالتصنيف الوطني منشآت كبيرة في معظمه فإن ما يتبقى من عمالة يمكن تصنيفه

---

[١] من منشورات الموقع الرسمي لوزارة الدفاع سوريا، ٢٠ شباط ٢٠٢١ الساعة ١٢:٣٣ ظهراً, http://www.mod.gov.sy/index.php?node=5642&nid=29629&First=0&Last=6746&CurrentPage=1&FD=&TD=&&ctr=655

ضمن القطاع الخاص الصغير والمتوسط والذي يقدر في عام /٢٠٠٩/ بحوالي (٣.٥) مليون من المشتغلين فوق (١٥) سنة.

تظهر بيانات المكتب المركزي للاحصاء أن عدد المشتغلين في القطاع الخاص حوالي (٣.٥) مليون مشتغل يشكلون ما نسبته (٧٠.٩ %) من إجماالي عدد المشتغلين يشكلون (٢١ %) في قطاع الزراعة (١٨ %) في قطاع الصناعة (٢١.٣ %) في قطاع البناء والتشييد (٢٢.٥ %) من التجارة والفنادق والمطاعم (٨.٤ %) في قطاع النقل والتخزين والاتصالات (٢.٦ %) في قطاع المال والتأمين والعقارات (٦.٢ %) من الخدمات الأخرى[١].

حيث تشير هذه النسب إلى ارتفاع نسبة المشتغلين في قطاع هذه المؤسسات مقارنة بمجموع المشتغلين.

وفيما يتعلق بتوزيع العاملين حسب وضعهم الوظيفي فإن الإحصائيات تشير إلى أن أرباب العمل من القطاع الخاص الذين يعملون لحسابهم يشكلون ما نسبته (٥.٦ %) من إجمالي عدد المشتغلين فوق عمر (١٥) سنة في سورية تشكل الإناث ما نسبته (٢.٤ %) منهم كما يظهر الجدول التالي:

الجدول (٢) توزع قوة العمل على الذكور والإناث في سوريا من خلال (م.ص.م)

الوضع المهني	العدد			النسبة من إجمالي العاملين
	ذكور	إناث	المجموع	
صاحب العمل	١٩٤٥٨١	٤٨٤٦	١٩٩٤٢٧	% ٥.٦
يعمل لحسابه	١٤٣٨٦٧٣	٢٩١٥٠	١٤٩٧٢٣	% ٤٢.٢

[١] مسوح قوة العمل ٢٠٠٩ المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠١٠ – المكتب المركزي للإحصاء.

يعمل بأجر	١٥٢٨٣٦٢	١٠٩٣٥٨	١٦٣٧٧٢٠	% ٤٦.٢
يعمل لدى الغير بدون أجر	١٣٩٩٩٥	٧١٤٦٦	٢١١٤٦١	% ٦
المجموع	٣٣٠١٦١١	٢٤٤٨٢٠	٣٥٤٦٤٣١	% ١٠٠
المصدر: مسوح قوة العمل ٢٠٠٩ المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠١٠ – المكتب المركزي للإحصاء				

يظهر الجدول (٢) أن الحصة الأقل من قوة العمل الخاصة هي لأرباب الأعمال التي لا تشكل سوى (٥.٦ %) من إجماالي المشتغلين ثم حصة من يعمل لحسابه الخاص في أعمال فردية على الأغلب (محلات – ورشات صغيرة جداً– أعمال فكرية) بنسبة (٤٢.٢ %) تليها نسبة من يعمل بأجر والبالغة (٤٦.٢ %). أما من يعمل لدى الغير(وغالباً ضمن العائلة) بدون أجر فتبلغ النسبة حوالي (٦٪) من إجمالي العاملين وهو يعكس عمل النساء المنزلي والحقلي عادةً أما إذا جمعنا العاملين لحسابهم مع أصحاب الأعمال الخاصة فإن النسبة تصب (٤٧.٨ %) مقابل (٤٦.٢%) ممن يعمل بأجر أي أنه في سورية مازالت ثقافة العمل الخاص ورغم جميع الجهود المبذولة من قبل الجهات الرسمية والأهلية غير منتشرة لأسباب مختلفة في مقدمتها مصاعب التمويل والصعوبات الإدارية التي تواجهها في مرحلة التأسيس والتشغيل مقابل سهولة العمل المأجور لدى مؤسسات القطاع العام والخاص على حدٍ سواء.

ثالثاً: الإطار العملي للدراسة

٣ – ١ مجتمع الدراسة وعينة الدراسة:

تعمم الدراسة على مجتمع سكان الساحل السوري في الجمهورية العربية السورية حيث تم سحب عينة من (١٤٠) فرداً حيث تم استبانتهم على مدى اسبوعين من تاريخ ٢٠٢١/٥/٢٠ ولغاية ٢٠٢١/٦/٦ من خلال إعداد استبانه وتم توزيعها على أفراد العينة بعد شرح بنودها بشكل جيد للوصول إلى نتيجة مقبولة وتم استرداد النتائج، وتم إلغاء نتيجتين لعدم استيفاء الشروط فيها فبقي منها (١٣٨) استمارة وكانت النتائج كما يلي:

- الخصائص الديموغرافية:

٣ – ١ – ١ توزيع أفراد العينة حسب النوع الاجتماعي (ذكر – أنثى):

الجدول (٣) التوزع النسبي لأفراد العينة وفق متغير (النوع الاجتماعي)

المتغيرات		التكرار	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	٥٢	% ٣٨
	أنثى	٨٦	% ٦٢
المجموع		١٣٨	% ١٠٠

يشير الجدول (٣) إلى تفاوت كبير بين الذكور والإناث حيث وصلت نسبة الإناث إلى ٦٢ % وفي رأي الباحثة أن ذلك يعود إلى الوضع الحالي القائم في البلاد نظراً لانضمام العديد من الشباب إلى الجندية وابتعادهم بشكل كبير عن التحصيل الاقتصادي مما يجعلهم بشكل أو بآخر من فئة العاطلين عن العمل. ويبين الشكل رقم (١) ذلك التوزع.

الشكل (١) التوزع النسبي لأفراد العينة وفق متغير (النوع الاجتماعي)

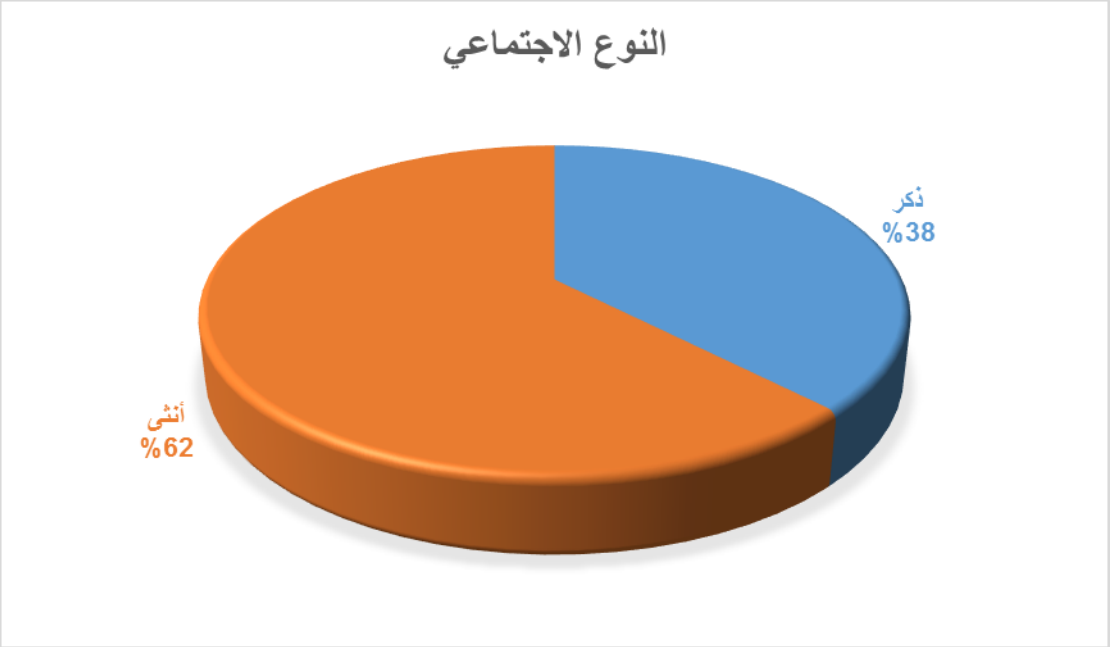

٣ – ١ – ٢ توزع أفراد العينة حسب الفئة العمرية:

الجدول (٤) التوزع النسبي لأفراد العينة وفق متغير (الفئة العمرية)

المتغيرات		التكرار	النسبة المئوية
الفئة العمرية	18 – 24 سنه	٢٤	% ١٧
	25 – 30سنه	٧٤	% ٥٤
	31 – 40سنة	٣٠	% ٢٢
	أكثر من 40 سنه	١٠	% ٧
المجموع		١٣٨	% ١٠٠

يشير الجدول (٤) أن التركيز الأكبر من المستجيبين للاستبيان هو في فئة الشباب (اقل من ٤٠ سنة) حيث بلغت النسبة ٩٣ % وهذا يدل على أن معظم الخريجين الجدد بشكل أو بآخر لا يحصلون على فرصة العمل بالشكل المطلوب سواء عن طريق القطاع العام أو عن طريق القطاع الخاص وهذا ما أدى لارتفاع نسب البطالة، وهذا ما يفتح الباب لدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة لسد هذه الفجوة وتشغيل الخريجين كلٌ حسب اختصاصه وفيما يحب.

ويبين الشكل رقم (٢) هذا التوزع.

الشكل (٢) التوزع النسبي لأفراد العينة وفق متغير (الفئة العمرية)

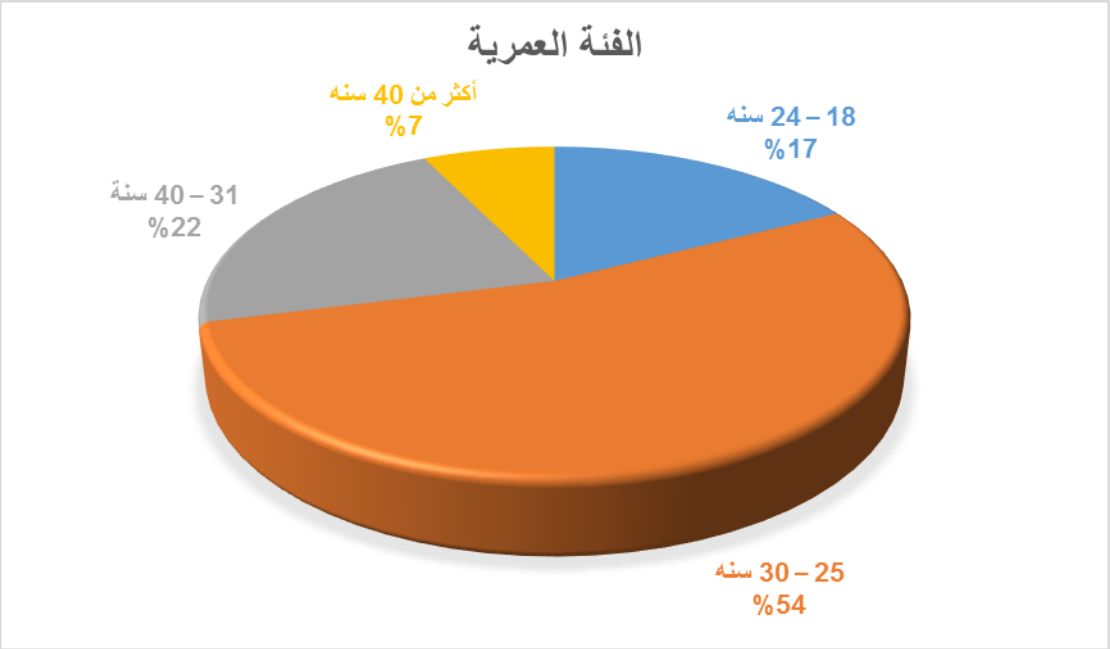

- الخصائص المهنية والتشغيلية:

٣ – ١ – ٣ توزع أفراد العينة حسب الوضع الوظيفي (يعمل – لا يعمل):

الجدول (٥) التوزع النسبي لأفراد العينة وفق متغير (الوضع الوظيفي)

المتغيرات		التكرار	النسبة المئوية
الوضع الوظيفي (يعمل – لا يعمل)	تعمل (موظف – لديك عمل)	١١٤	% ٨٣
	عاطل عن العمل	٢٤	% ١٧
المجموع		١٣٨	% ١٠٠

يظهر الجدول (٥) أن معظم المستجيبين للاستبيان من الحاصلين على فرصة عمل وبنسبة ٨٣ % وهذا لا يدل على توفر فرص العمل في الساحل السوري بيد أن الباحثة قامت بنشر الاستبيان في محيطها الاجتماعي وهي من العاملين، ولكن بشكل أو بآخر يمكن الاستفادة من

نتائج استجابة العاملين في معرفة مدى تقبلهم لفكرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومدى رغبتهم في الاشتراك فيها إما لتحسين المستوى المعيشي أو لسد حاجات جديدة بسبب التضخم الكبير الذي تتعرض له البلاد والانخفاض الكبير في القوة الشرائية للعملة المحلية. ويظهر الشكل (٣) هذا التوزع.

الشكل (٣) التوزع النسبي لأفراد العينة وفق متغير (الوضع الوظيفي)

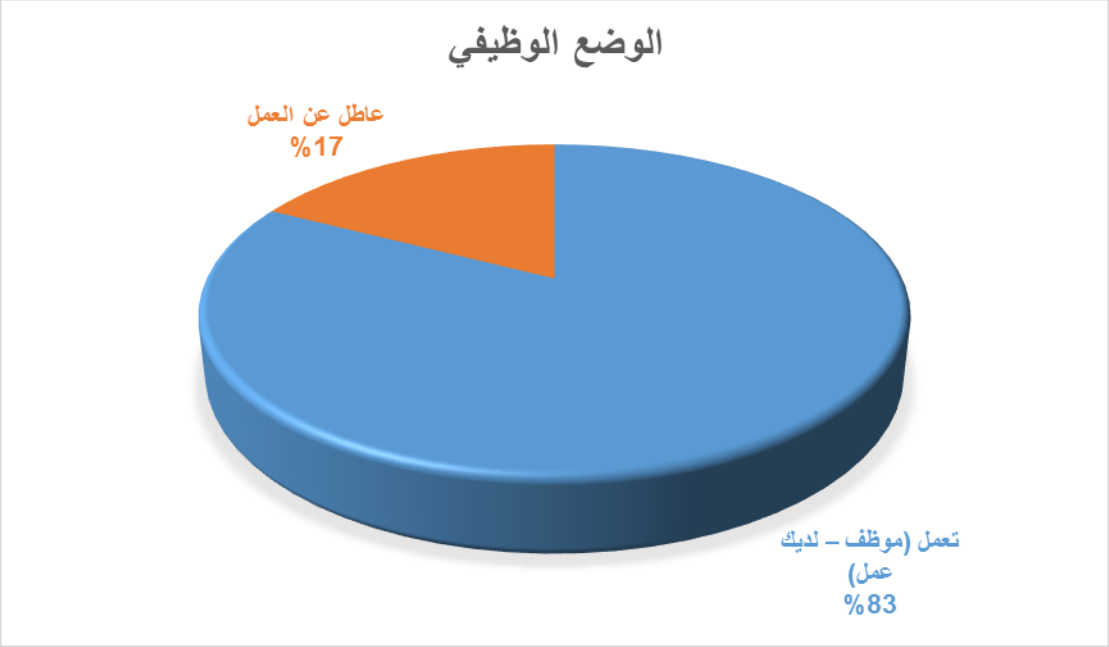

٣ – ١ – ٤ توزع أفراد العينة وفق الحالة المهنية (رب عمل – عامل – لا يعمل):

الجدول (٦) التوزع النسبي لأفراد العينة وفق متغير (الحالة المهنية)

المتغيرات		التكرار	النسبة المئوية
الحالة المهنية	عامل – موظف	٩٤	% ٦٨
	رب عمل	٢١	% ١٥
	لا يعمل	٢٣	% ١٧
المجموع		١٣٨	% ١٠٠

يمكن الاستفادة من نتائج استبيان هذه الفئة (ارباب العمل) من معرفة مدى استيعابهم لفكرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة كون معظمهم إن لم يكن جميعهم ممن يعملون أو ممن يديرون هذا النوع من المشاريع للوقوف على مدى اقبالهم على زيادة هذا النوع من المشاريع ومدى مساعدتها في حل مشكلة البطالة وتأمين فرص عمل جديدة. ويظهر الشكل (٤) ذلك التوزع.

الشكل (٤) التوزع النسبي لأفراد العينة وفق متغير (الحالة المهنية)

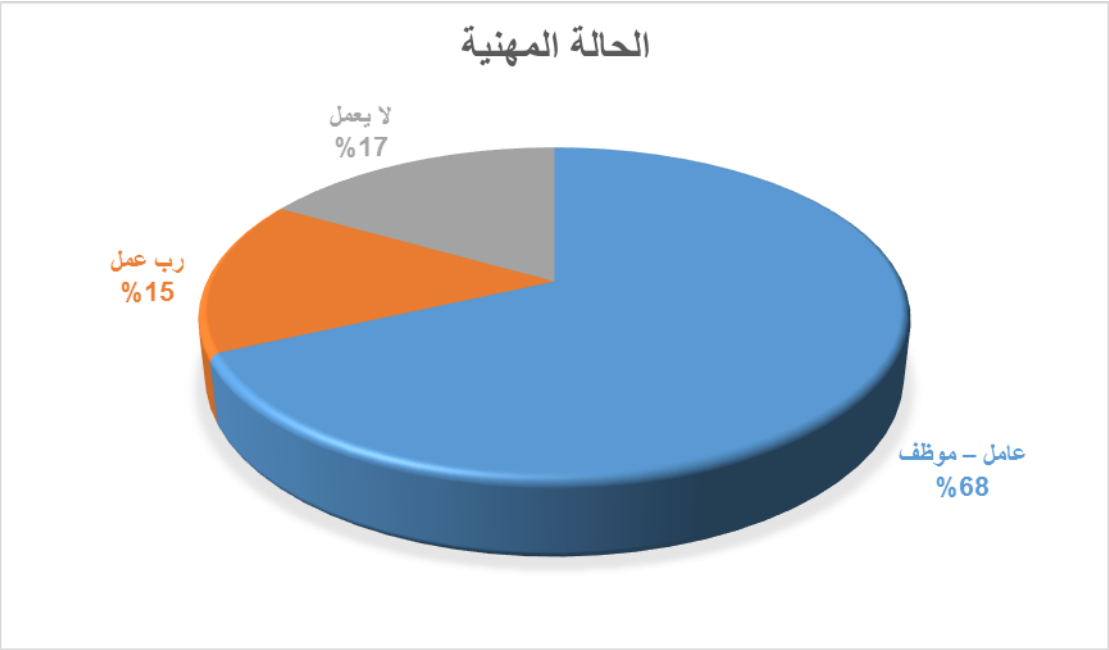

٣ – ٢ بناء أداة الدراسة والتحقق من الصدق والثبات:

٣ – ٢ – ١ أداة الدراسة:

استبانة تم إعدادها بالاستعانة بدراسات سابقة تتعلق بمواضيع مشابهة لموضوع الدراسة، وبمساعدة المشرف على المشروع الدكتور (د. أديب برهوم)، تكونت الاستبانة من (٢٤) عبارة مقسمة إلى (٣) محاور.

٣ – ٢ – ٢ صدق الأداة:

للتأكد من صدق أداة الدراسة تم مراجعتها وتعديلها عدة مرات بناءً على توجيهات الدكتور (د. أديب برهوم) المشرف على المشروع.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي بناءً على توصيات المشرف.

كما في الجدول (٧) التالي:

الجدول (٧) يوضح مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في بناء أداة الدراسة

مقياس الاستبانة	١	٢	٣	٤	٥
	الرفض الكامل للعبارة	**رفض جزئي للعبارة**	**رأيك حيادي بالنسبة للعبارة**	**القبول الجزئي للعبارة**	**القبول الكامل للعبارة**

٣ – ٢ – ٣ ثبات الأداة:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تم تطبيقها على عينة استطلاعية من (38) شخصاً وتم تطبيق معاملات ارتباط ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) ومعامل التنصيف غوتمان (Guttman Split Half)، ومعامل الارتباط سبيرمان براون (Spearman-Brown) من خلال البرنامج الاحصائي (S.P.S.S) وكانت النتائج كما يلي:

- بلغ معامل الارتباط بطريقة ألفا كرونباخ للاستبانه (Cronbach's Alpha) = ٠.٩٢ وهو معامل ثبات مناسب لأغراض الدراسة.
- وبلغ معامل الارتباط بطريقة التنصيف غوتمان (Guttman Split Half) = ٠.٨٢ وهو معامل ثبات مناسب لأغراض الدراسة.

- وبلغ معامل الارتباط بطريقة سبيرمان براون (Spearman-Brown) = ٠.٨٢ وهو أيضاً معامل ثبات مناسب لأغراض الدراسة.

٣ – ٣ نتائج الدراسة وتفسيرها:

٣ – ٣ – ١ اختبار مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص عمل في الساحل السوري من خلال نتائج الاستبيان في المحور الثاني[١]:

الجدول (٨) مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف	sig	درجة المساهمة
ساهمت (م.ص.م)[٢] في توفير فرصة عمل مناسبة لك	3.32	1.40	0.093	متوسطة
ساهمت (م.ص.م) في توفير فرصة عمل مناسبة لأحد أفراد أسرتك.	3.38	1.30	0.026	متوسطة
ساعدت (م.ص.م) في استغلال موارد اسرتك الفكرية والبدنية.	3.07	1.32	0.030	متوسطة
ساهمت (م.ص.م) في زيادة انتاجية اسرتك.	3.44	1.31	0.031	متوسطة
ساهمت (م.ص.م) في تحسين مكانة اسرتك.	3.20	1.35	0.016	متوسطة
ساهمت (م.ص.م) في مساعدتك للاعتماد على نفسك.	3.64	1.33	0.004	متوسطة
ساهمت (م.ص.م) في رفع مكانتك في المجتمع.	3.36	1.29	0.016	متوسطة
الوسط الحسابي العام	3.34			متوسطة

مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)

يشير الجدول السابق رقم (٨) إلى مدة مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص عمل لسكان الساحل السوري من خلال الاستبانة، وقد بينت الاستبانة بشكل عام أن هذه المشاريع كانت قادرة وبدرجة متوسطة في إيجاد فرصة عمل مناسبة للمستبان نفسه وأحد أفراد

---

[١] اذهب إلى قائمة الملاحق لمراجعة الاستبيان بالكامل.

[٢] المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أسرته على الأقل وقد ساعدت بدرجه متوسطة في استغلال مواهب اسر المستبانين وكذلك في تحسين انتاجية هذه الأسر، من جهة أخرى أسهمت المشاريع في تحسين مكانة المستفيد الاجتماعية ومكانة أسرته الاجتماعية بدرجة متوسطة وذلك بتحويل الشخص من عاطل عن العمل أو عامل لدى الغير الى مالك لمشروع يديره بنفسه ويعمل مع أسرته وهذا يقود لاحقاً لتحسين مكانة الاسرة بشكل عام انطلاقاً من تحسين الوضع المعيشي لها. كما ساهمت بشكل متوسط في اعتماد بعض المستبانين على أنفسهم في تلبية احتياجاتهم الاسرية من خلال الاعتماد على هذه المشاريع في دعمهم مادياً.

٣ – ٣ – ٢ اختبار الفرضية الأساسية:

عند مستوى دلالة (٠.٠٥) هناك دور للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص العمل حسب رأي سكان الساحل السوري.

تم اختبار العينة وفق اختبار (ت) للعينات المستقلة One-SampleTest :

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
DOM1	138	3.9336	.83210	.07083
DOM2	138	3.3435	1.11260	.09471
DOM3	138	3.7246	.71120	.06054
SUM	138	3.6754	.62953	.05359

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
DOM1	55.533	137	.000	3.93362	3.7936	4.0737
DOM2	35.302	137	.000	3.34348	3.1562	3.5308
DOM3	61.522	137	.000	3.72464	3.6049	3.8444
SUM	68.584	137	.000	3.67536	3.5694	3.7813

تبين حسب نتائج الاختبار أن المتوسط الحسابي (3 ≤ 3.6754) وأن قيمة Sig=0.000 وهي أصغر من 0.05 بالتالي الفرضية محققة وهناك دور للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص العمل حسب رأي سكان الساحل السوري.

٣ – ٣ – ٣ اختبار الفرضية الاولى:

عند مستوى دلالة (٠.٠٥) لاتوجد فروق ذات دلاله إحصائية بين متوسطات سكان الساحل السوري حسب نوعهم (عامل – عاطل عن العمل) حول رأيهم في دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص العمل لهم.

تم اختبار العينة وفق متغير الحالة المهنية وفق اختبار (ت) وتبين أنه:

الجدول (٩) جدول اختبار (ت) لمتغير الحالة المهنية بالنسبة للعينة[١]

المحور	المجموعة	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	درجة الدلالة
المحور ١	تعمل (لديك عمل)	114	4	4.63	١٣٦	٤.٢٥	٠.٠٠٠
	عاطل عن العمل	24	3.31	8.54			
المحور ٢	تعمل (لديك عمل)	114	3.33	7.97	١٣٦	٠.٢٧	٠.٧٩
	عاطل عن العمل	24	3.39	7.03			
المحور ٣	تعمل (لديك عمل)	114	3.78	6.11	١٣٦	٢.٠١	٠.٠٤
	عاطل عن العمل	24	3.46	10.45			
الكلي	تعمل (لديك عمل)	114	3.70	13.28	١٣٦	٢.٣٨	٠.٠١
	عاطل عن العمل	24	3.38	20.96			

[١] اذهب إلى الملاحق لمعرفة العبارات الدالة على كل من المحاور الثلاثة من خلال الاستبانة,

- بلغ عدد أفراد العينة تبعاً لمتغير الحالة المهنية على محاور الاستبانة الثلاث والمتعلق بـ ١٣٨ شخصا، ١١٤ شخص لديه عمل و ٢٤ شخص عاطل عن العمل، وبلغ متوسطهما بالقيمة الكلية على الترتيب٣.٧٠ ، ٣.٣٨، وبلغ انحرافهما المعياري بالقيمة الكلية على الترتيب ١٣.٢٨، ٢٠.٩٦ وبلغت قيمة ت ٢.٣٨ في درجة حرية ١٣٦ وقيمة دلالة (٠.٠١) وهي قيمة غير ذات دلالة ويعود ذلك إلى عدم وجود فروق بين العاملين والعاطلين عن العمل في رأيهم في إسهام المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص عمل في الساحل السوري لذلك تم قبول الفرضية الأولى بالمجمل.
- لكن عند المحور الاول[١] (الدال على سبب إنشاء مشروع صغير من وجهة نظر المستبان) فقد كانت قيمة ت (٤.٢٥) في درجة الحرية (١٣٦) وقيمة دلالة (٠.٠٠) وهي قيمة ذات دلاله تدل على وجود فروق بين العاملين والعاطلين عن العمل في رأيهم في إسهام المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص عمل في الساحل السوري لذلك تم رفض الفرضية الأولى بالنسبة للمحور الأول.

تفسير نتيجة الفرضية الأولى:

١- قد يعود سبب عدم اختلاف وجهة نظر العاملين والعاطلين عن العمل في رأيهم في إسهام المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص عمل في الساحل السوري بالمجمل هو كون المشاريع قد ساهمت ولحد ما في تأمين فرصة عمل لبعض الأشخاص

[١] اذهب إلى الملاحق لمعرفة العبارات الدالة على كل من المحاور الثلاثة من خلال الاستبانة،

المستبانين أو لبعض أفراد أسرهم وهو ما وجدناه في دراسة إسهام المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص عمل.

٢- قد يعود سبب اختلاف وجهة نظر العاملين والعاطلين عن العمل في رأيهم في إسهام المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص عمل في الساحل السوري عند المحور الاول (الدال على سبب إنشاء مشروع صغير من وجهة نظر المستبان) إما اختلاف في وجهات النظر عائد لكون العاطل عن العمل يرغب في شيء قد يكون العامل أو صاحب المشروع قد أشبع حاجته منه بشكل كامل وانتقل إلى حاجات ورغبات أخرى.

٣ – ٣ – ٤ اختبار الفرضية الثانية:

عند مستوى دلالة (٠.٠٥) لاتوجد فروق ذات دلاله إحصائية بين متوسطات سكان الساحل السوري حسب نوعهم (رب عمل – عامل – لايعمل) حول رأيهم في دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص العمل لهم.

تم اختبار العينة وفق هذا المتغير وفق تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA. وتبين أنه:

الجدول (١٠) جدول متوسط وانحراف معياري محاور العينة بالنسبة لمتغير الحالة المهنية

المحور	الحالة المهنية	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
المحور ١	عامل – موظف	٩٤	4.02	4.66
	رب عمل	٢١	4.19	4.46
	لا يعمل	٢٣	3.31	8.73

المحور ٢	عامل – موظف	٩٤	3.18	7.88
	رب عمل	٢١	3.95	6.73
	لا يعمل	٢٣	3.41	7.16
المحور ٣	عامل – موظف	٩٤	3.7	6.09
	رب عمل	٢١	3.66	6.39
	لا يعمل	٢٣	3.48	10.61
الكلي	عامل – موظف	٩٤	3.63	13.24
	رب عمل	٢١	3.93	13.04
	لا يعمل	٢٣	3.40	21.36

الجدول (١١) جدول تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA وفق متغير الحالة المهنية

المحور	المتغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مربع الانحرافات	قيمة (ف)	قيمة الدلالة
المحور ١	بين المجموعات	547.19	2	273.59	٩.٢	٠.٠٠٠
	داخل المجموعات	4093.13	135	30.32		
	المجموع	4640.32	137			
المحور ٢	بين المجموعات	506.74	2	253.37	٤.٣٨	٠.٠١
	داخل المجموعات	7802.54	135	57.80		
	المجموع	8309.28	137			
المحور ٣	بين المجموعات	187.16	2	93.58	١.٨٧	٠١٦
	داخل المجموعات	6742.47	135	49.94		
	المجموع	6929.62	137			
الكلي	بين المجموعات	1531.99	2	765.99	٣.٤٨	٠.٤
	داخل المجموعات	29753.11	135	220.39		
	المجموع	31285.10	137			

- بلغ توزع عدد أفراد العينة تبعاً لمتغير الحالة المهنية (عامل – رب عمل – لا يعمل) على محاور الاستبانة الثلاث والمتعلقة بـ ١٣٨ شخصاً، (٩٤، ٢١، ٢٣) على الترتيب، وبلغ متوسط آراء كل منهم بالمجمل على الترتيب (٣.٦٣، ٣.٩٣، ٣.٤٠) بانحراف معياري قدره لكل منهم على الترتيب (١٣.٢٤، ١٣.٠٤، ٢١.٣٦) وبلغ مجموع المربعات للعينة بين المجموعات (١٥٣١.٩٩) كما بلغ مجموع المربعات للعينة داخل المجموعات (٢٩٧٥٣.١١) وبلغ المجموع الكلي للمربعات (٣١٢٨٥.١)، وضمن درجات الحرية (٢، ١٣٥، ١٣٧) بلغ متوسط مربع الانحرافات (٧٦٥.٩٩، ٢٢٠.٣٩) وبلغت قيمة (ف)= ٣.٤٨ وقيمة الدلالة بالمجمل ٠.٠٤ وهي قيمة غير ذات دلالة ويعود ذلك إلى عدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية بين متوسطات سكان الساحل السوري حسب نوعهم (رب عمل – عامل – لايعمل) حول رأيهم في دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص العمل لهم، لذلك تم قبول الفرضية بالمجمل.
- ولكن عند المحور الاول (الدال على سبب إنشاء مشروع صغير من وجهة نظر المستبان) فقد كانت قيمة ف (٩.٢) وقيمة دلالة (٠.٠٠٠) وهي قيمة ذات دلاله تدل على وجود فروق بين العاملين وأرباب العمل والغير عاملين في رأيهم في إسهام المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص عمل في الساحل السوري لذلك تم رفض الفرضية الأولى بالنسبة للمحور الأول.

تفسير نتيجة الفرضية الثانية:

- قد يعود سبب عدم اختلاف وجهة نظر العاملين وأرباب العمل والغير عاملين في رأيهم في إسهام المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص عمل في الساحل السوري بالمجمل هو مساعدة المشاريع ولحد ما في تحسين أوضاع بعض أسر الأشخاص المستبانين أو أنهم بالمجمل يتفقون على مايجب أن تنطوي عليه المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قيمة في رفع شأن العامل وأسرته وتحسبن في أوضاعهم المعاشية وهو ما وجدناه في دراسة إسهام المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص عمل.
- قد يعود سبب اختلاف وجهة نظر العاملين وأرباب العمل والغير عاملين في رأيهم في إسهام المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص عمل في الساحل السوري عند المحور الاول (الدال على سبب إنشاء مشروع صغير من وجهة نظر المستبان) بسبب وجود الغير عاملين الذين يرغبون في الاعتماد على أنفسهم للحصول على الدخل اللازم لهم ولأسرهم دون الاهتمام ببنود المحور الأخرى الدالة على إدخال حرفة جديدة أو صناعة مواد يتم استيرادها حالياً وهي نوعاً ما من اهتمامات أرباب العمل أو من يعملون على أقل تقدير.

٣ – ٣ – ٥ اختبار الفرضية الثالثة:

ضمن مستوى دلالة (٠.٠٥) لاتوجد فروق ذات دلاله إحصائية بين متوسطات سكان الساحل السوري حسب المتغيرات الديموغرافية، (العمر – الجنس) حول رأيهم في دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص العمل لهم.

وتم اختبار العينة وفق متغير العمر (الفئة العمرية) وفق تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA. وتبين أنه:

الجدول (١٢) جدول متوسط وانحراف معياري محاور العينة بالنسبة لمتغير الفئة العمرية

المحور	الفئة العمرية	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
المحور ١	١٨ – ٢٤ سنوات	24	3.67	8.17
	٢٥ – ٣٠ سنوات	74	3.93	5.42
	٣١ – ٤٠ سنوات	30	4.09	4.08
	أكثر من ٤٠ سنة	10	4	6.24
المحور ٢	١٨ – ٢٤ سنوات	24	3.81	5.26
	٢٥ – ٣٠ سنوات	74	3.19	7.77
	٣١ – ٤٠ سنوات	30	3.26	8.85
	أكثر من ٤٠ سنة	10	3.58	8.20
المحور ٣	١٨ – ٢٤ سنوات	24	3.57	8.65
	٢٥ – ٣٠ سنوات	74	3.76	7.17
	٣١ – ٤٠ سنوات	30	3.73	5.58
	أكثر من ٤٠ سنة	10	3.77	7.30
الكلي	١٨ – ٢٤ سنوات	24	3.68	16.69
	٢٥ – ٣٠ سنوات	74	3.62	15.37
	٣١ – ٤٠ سنوات	30	3.69	13.20
	أكثر من ٤٠ سنة	10	3.76	16.45

الجدول (١٣) جدول تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA وفق متغير عدد التلاميذ في الصف

المحور	المتغير	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مربع الانحرافات	قيمة (ف)	قيمة الدلالة
المحور ١	بين المجموعات	127.62	3	42.54	١.٢٦	٠.٢٩
	داخل المجموعات	4512.70	134	33.68		
	المجموع	4640.32	137			
المحور ٢	بين المجموعات	384.70	3	128.23	٢.١٧	٠.١٠
	داخل المجموعات	7924.58	134	59.14		
	المجموع	8309.28	137			
المحور ٣	بين المجموعات	71.71	3	23.90	٠.٤٧	٠.٧١
	داخل المجموعات	6857.91	134	51.18		
	المجموع	6929.62	137			
الكلي	بين المجموعات	144.33	3	48.11	٠.٢١	٠.٨٩
	داخل المجموعات	31140.77	134	232.39		
	المجموع	31285.10	137			

- بلغ توزع عدد أفراد العينة تبعاً لمتغير الفئة العمرية (١٨ – ٢٤ سنوات)(٢٥ – ٣٠ سنوات)(٣١ – ٤٠ سنوات) (أكثر من ٤٠ سنة) على محاور الاستبانة الثلاث والمتعلقة بـ ١٣٨ شخصاً، (٢٤، ٧٤، ٣٠ ، ١٠) على الترتيب، وبلغ متوسط كل منهم على الترتيب بالمجمل (٣.٦٨، ٣.٦٢، ٣.٦٩، ٣.٧٦) بانحراف معياري قدره لكل منهم على الترتيب (١٦.٦٩، ١٥.٣٧، ١٣.٢٠، ١٦.٤٥) وبلغ مجموع المربعات للعينة بين المجموعات (١٤٤.٣٣) كما بلغ مجموع المربعات للعينة داخل المجموعات (٣١١٤٠.٧٧) وبلغ المجموع الكلي للمربعات (٣١٢٨٥.١٠)، وضمن درجات الحرية (٣، ١٣٤، ١٣٧) بلغ متوسط مربع الانحرافات داخل وخارج المجموعات بالمجمل

(٤٨.١١، ٢٣٢.٣٩) وبلغت قيمة (ف)= ٠.٢١ عند قيمة الدلالة ٠.٨٩ وهي قيمة غير ذات دلالة ويعود ذلك إلى عدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية بين متوسطات سكان الساحل السوري حسب متغير (العمر) حول رأيهم في دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص العمل لهم، لذلك تم قبول الفرضية.

تفسير نتيجة الفرضية الثالثة لمتغير العمر:

قد يعود سبب عدم اختلاف الاشخاص المستبانين حسب أعمارهم في رأيهم حول مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص عمل في الساحل السوري هو أن التنوع في الاعمار فيمن استفادوا من فرصة العمل أو إنشاء مشروع صغير أو متوسط هو ماحقق هذه النظرية بشكل او بآخر وقد أدى هذا إلى عدم وجود فروق احصائية في آرائهم حول تأمين هذه المشاريع لفرص العمل في الساحل السوري.

وتم اختبار العينة وفق النوع الاجتماعي (الجنس) وفق اختبار (ت) وتبين أنه:

الجدول (١٤) جدول اختبار (ت) لمتغير النوع الاجتماعي بالنسبة للعينة

المحور	المجموعة	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	درجة الدلالة
المحور ١	ذكر	52	4.12	5.12	١٣٦	٢.٢٠	٠.٠٣
	أنثى	86	3.81	6.08			
المحور ٢	ذكر	52	3.67	7.19	١٣٦	٢.٧٧	٠.٠٠٦
	أنثى	86	3.14	7.84			
المحور ٣	ذكر	52	3.77	6.55	١٣٦	٠.٦٥	٠.٥٢

	أنثى	86	3.69	7.45			
الدخل	ذكر	52	3.85	14.79	١٣٦	٢.٥٩	٠.٠١١
	أنثى	86	3.54	14.82			

- بلغ عدد أفراد العينة تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي على محاور الاستبانة الثلاث والمتعلق بـ ١٣٨ شخصا، ٥٢ ذكر و٨٦ أنثى، وبلغ متوسطهما بالقيمة الكلية على الترتيب ٣.٨٥، ٣.٥٤، وبلغ انحرافهما المعياري بالقيمة الكلية على الترتيب ١٤.٧٩، ١٤.٨٢ وبلغت قيمة ت ٢.٥٩ في درجة حرية ١٣٦ وقيمة دلالة (٠.٠١١) وهي قيمة غير ذات دلالة ويعود ذلك إلى عدم وجود فروق بين الذكور والإناث في رأيهم في إسهام المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص عمل في الساحل السوري لذلك تم قبول هذه الفرضية.

تفسير نتيجة الفرضية الثالثة لمتغير النوع الاجتماعي:

قد يعود سبب عدم اختلاف الذكور والإناث المستبانين في رأيهم حول مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص عمل في الساحل السوري هو أن كلى الجنسين قد استفادوا من فرصة العمل في مشروع من هذه المشاريع أو حتى إنشاء مشروع صغير أو متوسط خاص به أو بها وهذا ما أدى لتحقق شرط هذه النظرية وهو عدم وجود فروق احصائية في آراء الذكور والإناث حول تأمين المشاريع الصغيرة والمتوسطة لفرص عمل في الساحل السوري.

ربط نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسة الحالية مختلفة عن الدراسات السابقة فقد انتهجت كل من الدراسات السابقة البحث في موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ناحية مختلفة فمنها من درس التمويل الجاد

لهذه المشروعات ومنها من انتهج البحث في أهم الأساليب الإدارية اللازمة لنجاح هذا النوع من المشاريع ومنها من بحث في مواضيع قريبة من موضوعنا الحالي فقد بحثت بعض الدراسات إسهام المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محاربة ظواهر مختلفة كالبطالة والفقر.

النتائج والتوصيات:

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

١- الدور المتوسط إلى الضعيف الذي لعبته المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص عمل في الساحل السوري، ونجد تطابق هذه النتيجة مع دراسة الهيئة العامة للمشروعات سنة ٢٠١١ التي أظهرت ضعف الدور الذي لعبته الحكومة في تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة[١].

٢- معظم المستفيدين من هذه المشاريع قد حصلوا على فرصة عمل شخصية لا أكثر على الغالب، وفي بعض الاحيان ساعدت في تشغيل أحد أفراد اسرته.

٣- لم تتجاوز نسبة المستفيدين من هذه المشروعات نسبة ٣٢٪ اعتماداً على نتائج الاستبيان (كتشغيل أكثر من فرد)، و٣٧٪ بشكل عام كتشغيل فردي.

لذلك لا بد من المساهمة في تلبية متطلبات نمو وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال منظومة خدمات متكاملة، وتعتبر الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات التي نشأت عام ٢٠٠٦ أول خطوة من خطوات ابتكار آليات متنوعة ومتطورة لتقديم هذا النوع من الخدمات

---

[١] الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات.

لتسهيل دعم هذه المشروعات، الأمر الذي يساهم في تفعيل دور المشروعات الصغيرة عموماً، لاسيما تلك التي تعمل في ظل استراتيجية تنموية داعمة من أجل دعمها في تحقيق الأثر التنموي المنتظر من إحداثها، وتمكينها من النمو والانتشار بشكل سليم وناجح بما يساهم في أداء دورها في تأمين فرص عمل والقضاء على نسبة كبيرة من البطالة بفاعلية أكبر في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر المرسوم رقم /٨/ الذي أصدره سيادة الرئيس بشار حافظ الأسد والذي يسمح بتأسيس مصارف التمويل الأصغر بهدف تحقيق الاستفادة المالية لأكبر شريحة ممكنة من صغار المُنتجين وأصحاب الأعمال الصغيرة ممن يستطيعون ممارسة عمل اقتصادي، لكنهم غير قادرين على تأمين التمويل اللازم له في هذا العام أول خطوة واعدة للمضي في تطوير عمل الجهة الراعية. وعليه فإن غاية البحث أن يلقي الضوء على بعض (التوصيات والمقترحات) التي وجدتها الباحثة من الضرورة والأهمية بمكان أن تطرح على طاولة البحث والنقاش والمتابعة وكون هذه الدراسة ما هي إلا بداية تستوجب الاستمرارية، حيث أدرجت جملة من التوصيات والمقترحات على الشكل التالي:

١- ضرورة متابعة واستكمال هذا البحث في أبحاث أخرى لتغطي الحيز الزماني والمكاني المتبقي، كذلك تناول باقي المتغيرات التي لم يتناولها بحثنا هذا.

٢- ضرورة متابعة الاهتمام الحكومي في الجمهورية العربية السورية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإيلائها الدعم والمساندة الحقيقيان. وأن يكون هذا الاهتمام عملياً وواقعياً بعيداً عن التنظير والشفهية، وذلك عن طريق إيلاء هيئة التشغيل وتنمية المشروعات – تلك الأداة المؤسسية التي تشرف على رعاية هذه المشروعات وكذلك دعمها في أخذ دورها الحقيقي في الإشراف على تنمية المشروعات عموماً وتمكينها من تقديم الامتيازات

والخدمات المساندة لتشجيع إحداث مشاريع جديدة وتطوير مشاريع قائمة ومتابعة ما تم إنجازه سابقاً، كذلك مساعدتها في تطوير أدائها وتحسين عملها و تدارك ما ارتكبته من أخطاء، وذلك ضمن إطار استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وانسجاماً مع استراتيجية الأمل بالعمل التي اتخذتها القيادة الحكيمة لسيادة الرئيس بشار حافظ الأسد.

٣- إيلاء المشروعات الصغيرة الاهتمام الأكاديمي الذي تستحقه على المستوى الوطني، من خلال تشجيع الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث على إجراء الأبحاث الأكاديمية والدراسات المتعلقة بموضوع المشروعات الصغيرة في الجمهورية العربية السورية.

٤- ضرورة وضع خطة استراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة في سورية (التشريعات والسياسات والآليات والأهداف) حيث تتمتع هذه الخطة بالمرونة والديناميكية والشمولية لخدمة مصلحة المشروعات الصغيرة كافة في سورية، سواء تلك التي نشأت بدعم وتمويل مباشر من الدولة أو تلك التي نشأت بمعزل عن أي جهة، حيث أن" إدخال تغيرات على هذه التشريعات والإجراءات والسياسات بما يضمن تحقيق الغاية المطلوبة في تنمية المشروعات" لهو من متطلبات ومقومات الخطة السليمة.

٥- التأكيد على ضرورة إجراء الدراسات الاقتصادية وعمل خارطة للمشاريع الصغيرة على مستوى الجمهورية وبشكل دوري، لدراسة واقع المشروعات الصغيرة القائمة بالفعل وتموضعها في الخريطة الجغرافية وتقييم جدوى الأنشطة المغذية والمكملة لهذه المشروعات وذلك يكون إحدى تشاطات الجهة الراعية، الأمر الذي من شأنه المساعدة في وضع خطط العمل، والتوصل إلى احتمالات تطور مختلف الصناعات والقطاعات

والمهارات التي يمكن أن تكون مطلوبة فيها، مما يؤدي بالضرورة إلى نتائج إيجابية انطلقت من مقدمات واقعية.

٦- ضرورة تطوير القوانين الخاصة بتوثيق الملكية وتنظيم المناطق إدارياً، والتشريعات المتعلقة بعقود الإيجار والتراخيص المهنية المطلوبة عند إنشاء المشاريع في المناطق الريفية والعشوائية، حيث تعتبر التعقيدات الخاصة بهذه المواضيع من أصعب الأمور التي تحبط جهود عدد لا باس به من الراغبين بإقامة مشاريعهم الصغيرة الخاصة ضمن تلك المناطق.

٧- التأكيد على أهمية التخطيط المدروس المسبق للمشاريع، والاستمرار بتقديم المساعدة من قبل الجهة الراعية لإنجاز دراسات الجدوى الاقتصادية لكافة المشاريع، وذلك لتخفيف عبء تكاليف إنجازها من جهة، ومن جهة أخرى لتمكين صاحب المشروع من التعرف على كافة تفاصيل مشروعه بنفسه وتقييم نتائجه المتوقعة بناءً على تقديراته الواقعية عند إعداد دراسة المشروع.

٨- العمل على إقامة مراكز متخصصة بتقديم الخدمات والاستشارات الفنية عن طريق الجهة الراعية لمساعدة المشاريع المتعثرة، والوقوف على أسباب التعثر وطبيعة المشاكل والصعوبات التي تواجه هذه المشاريع بغية تقديم يد العون والمساعدة.

٩- تشجيع ثقافة المبادرة والعمل الحر في المجتمع لتشمل جميع الراغبين في إقامة مشروعاتهم الخاصة والذين يملكون أفكاراً خاصة وإمكانيات تؤهلهم ليصبحوا أصحاب مشاريع ناجحين. حيث أن ثقافة العمل لدى القطاع الحكومي من حيث الأمان والاحترام

الاجتماعي هي الثقافة السائدة في مجتمعاتنا العربية عموماً، وتشجيع دور الإعلام في حملات التوعية العامة.

١٠- ألا تفوت سورية فرصة الاستفادة من أية تجربة هامة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء بميزاتها أو نقاط ضعفها من أجل تحسين التجربة السورية وتفعيلها، لاسيما تجارب تلك الدول التي تشبه أو كانت تشبه إلى حد ما طبيعة المناخ الاقتصادي لسورية من حيث أنها دولة نامية تعيش مرحلة تحول اقتصادي وتملك إمكانيات كامنة وتتطلع بشكل استراتيجي إلى سبل التطوير والتحديث، مما سوف يساهم في حرق المراحل ويقلل ما أمكن من أخطاء وعقبات هي في حالات كثيرة متشابهة في مختلف التجارب. مع مراعاة خصوصية وواقع المجتمع السوري والمجتمعات الأخرى كل على حده. حيث أن إنطلاق الخطط التنموية من واقع المجتمع نفسه أنجح بكثير، من استيراد الاستراتيجيات الأجنبية وإلباسها اللبوس المحلي التي أثبتت التجارب الكثيرة عدم ملاءمتها أو حتى فشلها في دول العالم الثالث على كثرتها.

المصادر والمراجع

- إجباره، زينب حسن وإجباره، عبد المنعم حسن، ٢٠١٦، **دور المصارف الإسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا**، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد٥.
- البرغثي، ونيس محمد أحمد، ٢٠١٤، **معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
- أبوناجي، كفاح هشام، ٢٠١٤، **الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة.
- الدباغ، بشير وعبد الجبار الجرمود. ٢٠٠٣: **مقدمة في الاقتصاد الكمي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
- الأسرج، حسين عبد المطلب، ٢٠١٠، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية**، مجلة الباحث، العدد ٨.
- الأسرج، حسين عبد المطلب، ٢٠١٥، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحدي البطالة بين الشباب الخليجي**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٦٩.
- الحسيني، فلاح حسن، ٢٠٠٦، **إدارة المشروعات الصغيرة مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز**، دار الشروق، عمان.

- المرسوم التشريعي رقم ٣٩. (٢٠٠٦) سورية، مادة ١. **الخاص بإحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات.**
- بيضون، أحمد أمين، **الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد**، ط٢، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، ١٩٩٨.
- تعميم السيد وزير المالية رقم ٢٠١٢/٣٩ ف. ش، بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٩ **المتضمن الطلب من المصارف العامة إيقاف منح القروض**، وتعميم مصرف سورية المركزي رقم ٢/١/١١٦٨ تاريخ ٢٠١٣/٨/٦ الذي حظر على المصارف منح قروض بالليرة السورية لتمويل عمليات الاستيراد.
- حداد، مناور، ٢٠٠٦، **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إضاءات من تجربة الأردن والجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي ١٧ و١٨ أبريل، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف.
- حويتي، أحمد وبدر، عبدالمنع ويالو دميا تيرنو ٢٠٠٧، **البطالة ودورها في نشر الجريمة والانحراف**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- زكي، رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مجلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٦، الكويت، أكتوبر ١٩٩٧.
- زكي، رمزي: **التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية**، ط١، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٦.
- سلمان، كاظم خماط، ٢٠١٣، **المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في النمو الاقتصادي في العراق**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٣، العدد٥.

- سردوك، صلاح الدين، ٢٠١٣، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني:** دراسة إحصائية ٢٠٠٢ – ٢٠١٢، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح.
- سمير سعداوي وآخرون: "**دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**" مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، فرع مالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ٢٠٠٦.
- صندوق النقد الدولي. ٢٠١٤ **مستجدات وآفاق الاقتصاد العالمي.**
- عيدان، فريال مشرف، ٢٠١٦، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة بين الشباب العراقي**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٨، العدد ١٦.
- عبد الله، الصادق امحمد بلقاسم، ٢٠١٦، **الإشكاليات والمعوقات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** دراسة ميدانية من داخل مصرف الجميورية بمدينة طرابلس، مجلة آفاق اقتصادية، العدد٣.
- عاشور، صقر. **(التقرير الختامي عن الفترة التدريبية الأولى من ١٩-١-٢٠١٧ ولغاية ٢٧-٤-٢٠١٧)**، وزارة التعليم العالي، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.
- عبد الكري، البشير. ٢٠٠٤: **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منيا**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد الأول.
- كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد: "**إدارة المشروعات الصغيرة**"، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠٠٠.

- **مديرية دعم القرار لدى رئاسة مجلس الوزراء السورية،** www.syrialife.org.
- مركز دمشق للأبحاث والدراسات /مِداد/. (٢٠١٦) "**المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية: مشكلة تمويل أم مشكلة تنظيم**". دمشق، مركز دمشق للأبحاث والدراسات /مِداد/.
- منظمة العمل العربي، ٢٠٠٩، **دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى تخفيف أزمة البطالة**، المنتدى العربي للتشغيل، بيروت.
- محمد هيكل: **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر ٢٠٠٣.
- **مسوح قوة العمل** ٢٠٠٩ المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠١٠ – المكتب المركزي للإحصاء.
- **نظام المنح والقروض**، قانون رقم ٧١ الخاص بإحداث الهيئة العامة لتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة البطالة، سورية ٢٠٠١ مادة ٥،٢،١.
- Key Figures on European Business with a special feature on SMEs", Eurostat, 2011 Edition.
- M. Kalechi," Theory of Economic Dynamics "Kinehart N.W-1954.

الملاحق

الملحق (١): أداة الدراسة (الاستبانة)

استطلاع آراء الناس عن دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل في الساحل السوري

تقوم الباحثة بانجاز بحث علمي عن دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل في الساحل السوري، ويستلزم ذلك إعداد استبيان حول ذلك.

ترجو الباحثة الإجابة عن العبارات الموجودة في الاستبيان والتي تعبر عن رأيك في دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تأمين فرص عمل في الساحل السوري، وتتراوح الإجابة بين ١ إلى ٥ حيث يعبر كل واحد من هذه الأرقام عن التالي:

١	٢	٣	٤	٥
الرفض الكامل للعبارة	رفض جزئي للعبارة	رأيك حيادي بالنسبة للعبارة	القبول الجزئي للعبارة	القبول الكامل للعبارة

كما ترجو الاجابة عن جميع العبارات دون استثناء ودون تحيز (الرجاء عدم ترك أي عبارات دون إجابه). مع فائق الاحترام والتقدير لجهودكم

ملاحظة: لا تطلب الباحثة من المستبين ترك أي معلومات شخصية محدده، كالاسم مثلا، بل بيانات عامه كالعمر، المهنة، وغيرها من المعلومات العامة كما تنوه الباحثة أن المعلومات المستفادة من هذا الاستبيان سيتم الاستعانة بها في البحث العلمي فقط.

المعلومات العامة:

أرجو تحديد المعلومات الخاصة بك

النوع الاجتماعي:

ذكر	☐
أنثى	☐

الفئة العمرية:

18 – 24 سنه	☐
25 – 30 سنه	☐
31 – 40 سنة	☐

أكثر من ٤٠ سنه	☐

هل أنت (الوضع التشغيلي):

تعمل (موظف – لديك عمل)	☐
عاطل عن العمل	☐

هل أنت (الوضع المهني):

عامل – موظف	☐
رب عمل	☐
لا تعمل	☐

م	العبـــــــارة	١	٢	٣	٤	٥
المحور الأول : اسباب إنشاء مشروع صغير أو متوسط من وجهة نظرك						
١	الاعتماد على نفسك للحصول على الدخل اللازم لمعيشتك ومعيشة أسرتك	☐	☐	☐	☐	☐
٢	العمل بشكل حر وعدم الاعتماد على دخل محدد عند العمل لدى الآخرين	☐	☐	☐	☐	☐
٣	تحسين الوضع المادي لأسرتك	☐	☐	☐	☐	☐
٤	ايجاد مصدر دخل جديد للأسرة لسد حاجات جديدة	☐	☐	☐	☐	☐
٥	البحث عن فرصة عمل ومساعدة الآخرين للحصول على عمل	☐	☐	☐	☐	☐

٦	إدخال عمل او حرفة غير موجودة في المجتمع	☐	☐	☐	☐	☐
٧	صناعة مواد يتم استيرادها حالياً تدخل في عمل المشاريع والصناعات الكبيرة	☐	☐	☐	☐	☐
	المحور الثاني : دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل					
١	ساهمت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرصة عمل مناسبة لك	☐	☐	☐	☐	☐
٢	ساهمت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرصة عمل مناسبة لأحد أفراد أسرتك.	☐	☐	☐	☐	☐
٣	ساعدت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في استغلال موارد اسرتك الفكرية والبدنية.	☐	☐	☐	☐	☐
٤	ساهمت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة انتاجية اسرتك.	☐	☐	☐	☐	☐
٥	ساهمت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مكانة اسرتك.	☐	☐	☐	☐	☐
٦	ساهمت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مساعدتك للاعتماد على نفسك.	☐	☐	☐	☐	☐
٧	ساهمت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رفع مكانتك في المجتمع.	☐	☐	☐	☐	☐
	المحور الثالث : العمالة و التوظيف ... برأيك يجب أن:					
١	يعتمد المشروع على إدارة متخصصة	☐	☐	☐	☐	☐
٢	يعتمد المشروع على كادر محاسبة وتنظيم متخصص	☐	☐	☐	☐	☐
٣	يوفر المشروع ضمان اجتماعي وتأمين صحي للعاملين	☐	☐	☐	☐	☐
٤	يراعي المشروع إجراءات السلامة المهنية	☐	☐	☐	☐	☐
٥	يكون التوظيف في المشروعات الصغيرة والمتوسطة اقل تكلفة بكثير من المشروعات الكبرى	☐	☐	☐	☐	☐
٦	عدد العمالة في المشروع (اقل من ٣ عمال) (٣ اقل من ٥ عمال) (٣ اقل من ٧ عمال) (٤ اقل من ١٠) (٥ أكثر من ١٠)	☐	☐	☐	☐	☐
٧	يوفر فرص عمل لأولئك الذين لا يجدونها في المشروعات والشركات الكبيرة	☐	☐	☐	☐	☐
٨	لا يتطلب التوظيف في هذا النوع من المشاريع المستوى العلمي العالي المطلوب في المشروعات الكبيرة	☐	☐	☐	☐	☐
٩	يسمح هذا النوع من المشاريع بإظهار المواهب والاختراع	☐	☐	☐	☐	☐

١٠	يسمح هذا النوع من المشاريع بتنسيق اقل للعمليات التنظيمية والإدارية ومرونة اكبر في تفويض السلطة	☐	☐	☐	☐	☐